

Distr.

GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/15

20 May 2022

برنامج
الأمم المتحدة
للبيئة



ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف

لتنفيذ بروتوكول مونتريال

الاجتماع التاسع والثمانون

مونتريال، من 7 إلى 11 مارس/ آذار 2022

أرجئ إلى 16 و 18 و 20 مايو/ أيار 2022 (الجزء الأول)

و 16-18 يونيو/ حزيران 2022 (الجزء الثاني)¹

تقرير الجزء الأول للاجتماع التاسع والثمانين للجنة التنفيذية

مقدمة

1. نظرًا لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتوجيهات ذات الصلة لحكومتى كندا وكيبك، في 18 يناير/ كانون الثاني 2022، أبلغت الأمانة اللجنة التنفيذية أنه لا يمكن عقد الاجتماع التاسع والثمانين، المقرر عقده في الفترة من 7 إلى 11 مارس/ آذار 2022 في مونتريال.

2. وبناءً على ذلك، وافقت اللجنة التنفيذية على عقد الاجتماع التاسع والثمانين على جزأين:

(أ) يُعقد الجزء الأول افتراضياً في 16 و 18 و 20 مايو/ أيار 2022؛

(ب) ويُعقد الجزء الثاني بالحضور شخصياً، في مونتريال، في الفترة من 16 إلى 18 يونيو/ حزيران 2022.

3. وحضر الجزء الأول من الاجتماع التاسع والثمانين ممثلو الأطراف التالية وأعضاء اللجنة التنفيذية وفقاً للمقرر 11/XXXIII الصادر عن الاجتماع الثالث والثلاثين لأطراف بروتوكول مونتريال:

(أ) الأطراف العاملة بالفقرة الأولى من المادة 5 من البروتوكول (أطراف المادة 5): البحرين (الرئيس) والبرازيل وتشاد وكوبا وغيانا والهند وزمبابوي؛

(ب) والأطراف غير العاملة بالفقرة الأولى من المادة 5 من البروتوكول (الأطراف غير العاملة بالمادة 5): بلجيكا وكندا وفنلندا وإيطاليا واليابان ورومانيا والولايات المتحدة الأمريكية (نائب الرئيس).

¹ سيعقد جزء من الاجتماع التاسع والثمانين عبر الانترنت في حين سيعقد الجزء الثاني بصورة مباشرة نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا.

4. ووفقاً للقرارات التي اتخذتها اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثاني والثامن، حضر الاجتماع بصفة مراقب ممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونديبي) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) بصفتهم وكالتان منفذتان، وأمين خزانة الصندوق المتعدد الأطراف ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والبنك الدولي.
5. وحضر الاجتماع أيضاً الأمين التنفيذي لأمانة الأوزون، ورئيس ونائب رئيس لجنة التنفيذ، وأعضاء فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي.
6. كما حضر بصفة مراقب ممثلو وكالة التحقيقات البيئية، ومعهد الحوكمة والتنمية المستدامة، ومجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية، ورابطة مصنعي غاز التبريد في الهند.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الاجتماع

7. افتتح الاجتماع الرئيس السيد حسن علي مبارك في الساعة السابعة صباحاً². ورحب بأعضاء اللجنة التنفيذية في الجزء الأول من الاجتماع التاسع والثمانين، وأكد على أنه سيخدم اللجنة بأفضل ما لديه من قدرات. كما رحب بكبيرة الموظفين الجديدة للصندوق المتعدد الأطراف، السيدة تينا بيرميللي.
8. وبدأ حديثه عن التقدم الذي أحرزته اللجنة في المسائل المتعلقة بتعديل كيغالي، وخاصة موافقتها على المبادئ التوجيهية لإعداد خطط تنفيذ تعديل كيغالي للهيدروفلوروكربون لبلدان المادة 5، وقال إنه قد آن أوان توصل اللجنة إلى اتفاق بشأن الجوانب الأخرى ذات الصلة بخطط تنفيذ تعديل كيغالي لكي يمكن المضي في تنفيذها بسلاسة. وأعرب عن أمله في أن تتمكن اللجنة التنفيذية من تقديم تقرير عن التقدم الملحوظ إلى اجتماع الأطراف في وقت لاحق من هذا العام. وسيكون تنفيذ تعديل كيغالي ممكناً بفضل تفاني الأعضاء ومرونتهم واستعدادهم للتوصل إلى توافق في الآراء.
9. وذكر بأنه، على النحو المتفق عليه، سيخصص الاجتماع التاسع والثمانين لمناقشة وثائق السياسات، وسيغطي الجزء الأول ثلاثة بنود تعتبر مهمة وعاجلة: تقييم الصندوق المتعدد الأطراف لعام 2019 بواسطة شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بأنشطة الأمانة؛ واستعراض مشروعات التعزيز المؤسسي، بما في ذلك مستويات التمويل وتحليل مستوى وطرائق تمويل تخفيض المواد الهيدروفلوروكربونية في قطاع خدمة التبريد. وسيتم تناول مسائل السياسات المتبقية على جدول الأعمال في الجزء الثاني من الاجتماع، الذي سيعقد بالحضور شخصياً في يونيو/حزيران 2022. وفي الختام، شكر الرئيس المشاركين مقدماً على دعمهم لإدارة الصندوق المتعدد الأطراف الناجحة، والتزامهم المستمر بها.

البند 2 من جدول الأعمال: المسائل التنظيمية

(أ) إقرار جدول الأعمال

10. اعتمدت اللجنة التنفيذية جدول الأعمال التالي للجزء الأول من الاجتماع التاسع والثمانين على أساس جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/1/Add.1، الذي يتألف من مجموعة من بنود جدول الأعمال المؤقت المختارة للاجتماع التاسع والثمانين بكامله الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/1:

² جميع الأوقات المذكورة هي بتوقيت مونتريال (التوقيت العالمي المنسق - 4).

1. افتتاح الاجتماع.
 2. المسائل التنظيمية:
 - (أ) إقرار جدول الأعمال؛
 - (ب) تنظيم العمل.
 3. أنشطة الأمانة.
 5. استعراض مشروعات التعزيز المؤسسي، بما في ذلك مستويات التمويل (المقرر 51/74 (د)).
 7. المسائل المتعلقة بتعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال:
 - (ج) تحليل مستوى وطرائق تمويل خفض الهيدروفلوروكربون في قطاع خدمة التبريد (المقرر 76/88).
 9. مسائل أخرى.
 10. اعتماد التقرير.
 11. اختتام الاجتماع.
- (ب) تنظيم العمل**
11. ذكر الرئيس بأن خطة الطوارئ المتفق عليها نصت على أن يجتمع الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج في الجزء الثاني من الاجتماع التاسع والثمانين.
 12. ووافقت اللجنة التنفيذية على تنظيم العمل الذي اقترحه الرئيس.

البند 3 من جدول الأعمال: أنشطة الأمانة

13. لدى تقديم البند، أشار الرئيس إلى أن التقرير المعتاد عن أنشطة الأمانة سيتم جمعه مع التقرير المقدم في الاجتماع التسعين، على النحو المبين في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/2. وستنظر اللجنة، في الاجتماع الحالي، فقط في التقرير عن أنشطة الأمانة المتعلقة بتقييم عام 2019 للصندوق المتعدد الأطراف بواسطة شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/2/Add.1. وبدأت اللجنة التنفيذية في المناقشة حول هذه المسألة خلال عملية الموافقة فيما بين الدورات للاجتماع الثامن والثمانين.
14. وعرضت كبيرة الموظفين الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/2/Add.1، محددة ملاحظات ومقترحات الأمانة فيما يتعلق بتقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف. وتعكس الوثيقة المناقشة والتعليقات التي أدلى بها الأطراف خلال عملية الموافقة فيما بين الدورات للاجتماع الثامن والثمانين. وبعد الإشارة إلى أن تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف حدد الكثير من أوجه القوة للصندوق المتعدد الأطراف، قدمت عرضاً عاماً موجزاً لملاحظات ومقترحات الأمانة بالعلاقة إلى الخمسة مجالات التي تحتاج إلى التحسين المشار إليها في

تقرير شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، وهي وظيفة التقييم؛ وإطار النتائج؛ ووظيفة المعلومات والاتصال؛ والمساواة بين الجنسين؛ والاستدامة.

15. ورحب الأعضاء بالرد المنقح من الأمانة وأيدوا على نحو واسع الطريقة المقترحة في الوثيقة. ولكنهم مع ذلك حذروا أن التدابير المتخذة لمعالجة توصيات شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف بالعلاقة إلى إدارة النتائج وبيان النتائج، ينبغي ألا تضع عبئا إضافيا غير لازم على أطراف المادة 5 أو الوكالات المنفذة أو تتطرق إلى مجالات خارج ولاية بروتوكول مونتريال. واقترح بعض الأعضاء أن هناك حاجة إلى موارد إضافية لتنفيذ تدابير الرد على توصيات شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف وأثاروا القلق إزاء ما إذا كانت تلك الموارد سيتم توافرها. وعرض الأعضاء أيضا عددا من المقترحات المحددة والتعليقات بخصوص الخمسة مجالات التي تحتاج إلى التحسين المحددة في تقييم الشبكة، التي ينبغي أن تأخذها الأمانة في الاعتبار عند إعداد المقترحات المحددة التي ستنتظر فيها اللجنة في اجتماعات قادمة.

16. وفيما يتعلق بوظيفة التقييم، شدد العديد من الأعضاء على أهمية وظيفة تقييم مستقلة مع الاعتراف بصلاحتها الوثيقة مع الأمانة. واعتبر أن وجود تقارير سنوية قائمة بذاتها عن الرصد والتقييم تطورا إيجابيا. وذكر أحد الأعضاء أيضا الحاجة إلى النظر في الهيكل التنظيمي للأمانة بالعلاقة إلى استقلال وظيفة التقييم. ورأى عضو آخر أن النهج ذي المرحلتين الحالي، مع دراسة نظرية وتقييم كامل، كان بسيطا وفعالا، وقال أحد الأعضاء إن اللجنة ينبغي أن تتوخى الحذر في عدم إنشاء هيكل مفصل ذي أعباء إضافية. وأشار أحد الأعضاء إلى أن اللجنة اتبعت في السنوات الأخيرة ممارسة الإشارة ببساطة إلى تقارير الرصد والتقييم ودعوة الوكالات المنفذة إلى مراعاة الدروس المستفادة من التقرير والمعلومات الواردة فيه. غير أنه أشار إلى الممارسة المتبعة حتى عام 2010 حيث اتخذت اللجنة القرارات بشأن التوصيات ذات الصلة نتيجة لنتائج التقييم، مما يسر متابعة تنفيذها. واقترح أن اللجنة ينبغي أن تعود إلى الممارسة المتبعة قبل عام 2011 حتى يمكن المتابعة فيما يتعلق بكيفية انعكاس التوصيات المتعلقة بالتقييم والقرارات ذات الصلة في عمل الصندوق ووكالاته الثنائية والمنفذة، على النحو الموصى به في شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف. وشدد على أن عدد مثل هذه التوصيات ينبغي أن يكون محدودا ويركز على النتائج الأكثر ضرورة من أجل تجنب عمليات المتابعة غير الضرورية. فإعداد ردود الإدارة بواسطة اللجنة سيسهم أيضا في تعزيز استخدام نتائج التقييم وتعزيز صلات الوظيفة مع عمل الصندوق.

17. ورحب الأعضاء بمقترح الأمانة لإطار النتائج الذي يبين الأثر الأوسع نطاقا للصندوق المتعدد الأطراف واستخدام بيان النتائج للإبلاغ عن النتائج، على الرغم من التساؤل عن إمكانية إعداد أهداف محددة، ونواتج ومؤشرات للمجالات البيئية والاجتماعية الاقتصادية الأوسع نطاقا، واستصواب القيام بذلك نظرا لولاية بروتوكول مونتريال. وتساءل العديد من الأعضاء أيضا عما إذا كان لمثل ذلك الإجراء آثار على التكاليف ذات الصلة بجمع البيانات والإبلاغ عن المؤشرات، ولكن البعض الآخر لاحظ أن أهداف إطار النتائج يمكن تحقيقها بدرجة كبيرة عن طريق إعادة تنظيم البيانات المتوافرة بالفعل. واقترح العديد من الأعضاء موضوعات للمؤشرات، بما في ذلك كفاءة استخدام الطاقة، وكمية الأطنان بقدرات استنفاد الأوزون، ومكافئ ثاني أكسيد الكربون، والمساعدة المقدمة لتحقيق الامتثال، والتعزيز المؤسسي وبناء القدرات. وبصفة عامة، اعترف الأعضاء بالحاجة إلى الحد من عدد المؤشرات والأخذ في الاعتبار التوصيات المتعلقة بالمؤشرات في شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف. وأعربوا أيضا عن الرغبة في النظر في إطار النتائج وبيان النتائج، على نحو أمثل في الاجتماع الحادي والتسعين، بغية الانتهاء من إعدادهما في الاجتماع الثاني والتسعين.

18. وفيما يتعلق بموضوع الاتصال، أعرب الأعضاء عن اتفاقهم مع الأفكار التي اقترحتها الأمانة وأشاروا مع الرضى إلى تقديم استراتيجية معلومات محدثة في الاجتماع الحادي والتسعين. وكان هناك تأييد كبير لتعزيز الموقع الشبكي للصندوق المتعدد الأطراف من أجل تسهيل الحصول على المعلومات، بالنسبة للأطراف ولجمهور أوسع نطاقا، وشجعت الأمانة على الاستفادة من خبرة أمانة الأوزون في هذا الصدد. فالإبلاغ عن نجاح العمل المنفذ بموجب بروتوكول مونتريال ذكر أيضا بأنه مهم وشجعت الأمانة على إصدار منتج اتصال سنوي واحد على الأقل عن الإنجازات الرئيسية للصندوق.

19. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، أشير إلى أن اللجنة ستنتظر في تقرير الأمانة عن استعراض تنفيذ السياسة العملية عن تعميم الجنسانية في اجتماعها التسعين ويمكن أن تناقش أيضا الرد على توصيات شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف بشأن المساواة بين الجنسين في ذلك السياق. وقال أحد الأعضاء إن النتائج المبلغ عنها بواسطة الوكالات المنفذة ينبغي إدراجها في النتائج العالمية للمساواة بين الجنسين للصندوق في إطار النتائج وبيان النتائج المقترحين.

20. وفيما يتعلق باستدامة نتائج العمل المدعم من الصندوق المتعدد الأطراف، اقترح الأعضاء أن تستكشف الأمانة الفرص لإبراز كيفية ضمان الاستدامة ولكنهم اعترفوا بأن الاستدامة سيتم مناقشتها أيضا تحت بنود مختلفة خلال الاجتماعات القادمة بالحضور الشخصي. وأشار أحد الأعضاء إلى أن تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف اشتمل على ملاحظات تتعلق بإدارة المخاطر التي لم يتم معالجتها بالكامل في تقرير الأمانة وطلب إلى الأمانة أن تنظر كذلك في تلك الملاحظات عند صياغة توصيات تتعلق بالاستدامة لكي تنظر فيها اللجنة.

21. وحُثت الأمانة أيضا على إعداد رد الإدارة على تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف في أقرب وقت ممكن، وذلك للنظر فيه على نحو أمثل في الاجتماع الحادي والتسعين.

22. وحدد ممثل إحدى الوكالات المنفذة، ردا على تساؤل من أحد الأعضاء، الاستدامة كمسألة رئيسية. وأشار إلى أن قطاع تكييف الهواء المنزلي بصفة خاصة، طُلب إلى أطراف المادة 5 أن تنتقل على نحو أسرع عن غير أطراف المادة 5 في استيعاب تكنولوجيات إمكانية منخفضة للاحتراز العالمي، ودعا إلى الصبر وفهم التحديات التي تواجه أطراف المادة 5.

23. وردا على تعليقات وأسئلة من الأعضاء، قالت كبيرة الموظفين إن استراتيجية المعلومات ستهدف إلى معالجة ثلاث مسائل تتعلق ببيانات الصندوق: الحفاظ على بيانات الصندوق القائمة؛ وتوفير وصول فعال وسهل الاستخدام إلى البيانات القائمة بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة؛ وعرض المعلومات على أنواع مختلفة من أصحاب المصلحة. وتتضمن أمثلة الأدوات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف والتي احتوت على موقع شبكي مجدّد، أداة للإبلاغ عبر الإنترنت عن المواد الهيدروفلوروكربونية، وتجديد جرد البيانات، وتجميع قابل للبحث عبر الإنترنت لسياسات الصندوق المتعدد الأطراف، وإرشاداته وإجراءاته، وسيتم تغطيتها كلها في خطة شاملة التي ستقدم في الاجتماع الحادي والتسعين من شأنها أن تتعامل أيضا مع احتياجات التمويل والإطار الزمني اللازم. وفيما يتعلق بموضوع المؤشرات، قالت كبيرة الموظفين إن بروتوكول مونتريال بالرغم من مجاله الضيق، فله أثر واسع النطاق على واقع الأمر وأن تنفيذه يغير من حياة الناس على المستوى الوطني؛ وسيتم تصميم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لبيان ذلك الأثر الواسع النطاق. وأضافت أن الكثير من المعلومات يتواجد بالفعل، وأن المسألة هي إظهارها بطريقة مختلفة لتبادلها مع الجمهور.

24. ووافقت اللجنة التنفيذية على أن تراجع الأمانة التوصيات الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/2/Add.1 لكي تنظر فيها اللجنة في وقت لاحق من الاجتماع.

25. وبعد ذلك، نظرت اللجنة التنفيذية في توصية منقحة أعدتها الأمانة على أساس المناقشات في الاجتماع الحالي.

26. وقررت اللجنة التنفيذية:

- (أ) أن تحاط علما بالوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/2 وبالقرير الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/2/Add.1 الذي يعرض الملاحظات والإجراءات المقترحة من جانب الأمانة عن المجالات الرئيسية الخمسة التي تحتاج الى تحسين المحددة في تقييم الصندوق المتعدد الأطراف لعام 2019 التي أجرتة شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف؛
- (ب) أن تطلب من كبيرة موظفي الرصد والتقييم، مع مراعاة المناقشات عن المسألة في الجزء الأول من الاجتماع التاسع والثمانين، أن تدرج إجراءات لتعزيز وظيفة التقييم المبينة في الفقرات من 13 الى 18 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/2/Add.1 في برنامج عمل الرصد والتقييم لعام 2023 للنظر من جانب اللجنة التنفيذية في اجتماعها الحادي والتسعين؛
- (ج) أن تطلب من الأمانة الاضطلاع بمايلي، مع مراعاة المناقشات بشأن المسألة في الجزء الأول من الاجتماع الحادي والتسعين:
- (1) أن تضع إطار النتائج وبيان النتائج يناسبان عمليات الصندوق المتعدد الأطراف لكي تنتظر فيهما اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثاني والتسعين؛
 - (2) أن تحدث استراتيجية المعلومات للصندوق المتعدد الأطراف لتشمل خطة مفصلة عن إدارة المعلومات والمعارف واحتياجات تكنولوجيا موقع الإنترنت/ المعلومات، والموارد اللازمة، ومواعيد واضحة للتنفيذ وتقدم الاستراتيجية لكي تنتظر فيها اللجنة التنفيذية في اجتماعها الحادي والتسعين؛
 - (3) أن تستكشف الفرص اللازمة لمواصلة إبراز كيفية ضمان استدامة الأنشطة التي يدعمها الصندوق المتعدد الأطراف، بما في ذلك من خلال مواصلة التوضيح في الوثائق المقدمة من الأمانة عن قدرات الشريك والمخاطر والافتراضات الحرجة التي نظر فيها وتقديم تقرير إلى اللجنة التنفيذية في اجتماعها الحادي والتسعين؛
 - (4) أن تعد للنظر من جانب اللجنة التنفيذية في اجتماعها الحادي والتسعين مشروع رد الإدارة من اللجنة التنفيذية إلى أمانة شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف بشأن تقييم الصندوق المتعدد الأطراف الذي أجرى عام 2019.

(المقرر 1/89)

البند 5 من جدول الأعمال: استعراض مشروعات التعزيز المؤسسي، بما في ذلك مستويات التمويل (المقرر 51/74(د))

27. عند عرض الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/4، أشار ممثل الأمانة إلى أنها أعدت استجابة للمقرر 51/74(د)، للنظر فيها في الاجتماع السادس والثمانين في عام 2020. غير أنه نظرا لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تأجل النظر فيها إلى الاجتماع السابع والثمانين وبعد ذلك إلى اجتماعات لاحقة وتم النظر فيها لأول مرة في الاجتماع الحالي. وتعرض الوثيقة استعراضا لمشروعات التعزيز المؤسسي وأنشطتها ذات الصلة، وتتناول التحديات المرتبطة بتعديل كيغالي؛ وأجرت تقييما لأهمية مثل هذا الدعم في المساهمة في امتثال أطراف المادة 5 لتدابير الرقابة في بروتوكول مونتريال؛ وحددت طائفة من الأنشطة التي ينبغي أن تضطلع بها وحدات الأوزون الوطنية لتحقيق تدابير الرقابة على الهيدروكلوروفلوروكربون والهيدروفلوروكربون بين السنوات 2020 و2030؛

واستعرضت شكل الإبلاغ عن طلبات التعزيز المؤسسي وتجديد هذه الطلبات ومؤشرات الأداء الموافق عليها في الاجتماع الرابع والسبعين.

28. وأدخل ممثل الأمانة تصحيحا شفويا على الفقرة 41 من الوثيقة، مؤكدا أن خط أساس الهيدروفلوروكربون اللازم لامتثال بلدان المجموعة الأولى من بلدان المادة 5 سيُنشأ في عام 2023، وليس عام 2025.

29. وفي المناقشة التي تلت، أقر جميع الأعضاء الذين تحدثوا في القاعة بأهمية وقيمة مشروعات التعزيز المؤسسي، مما كان حيويا لنجاح الجهود العالمية في إطار بروتوكول مونتريال. وأعاد العديد من الأعضاء من أطراف المادة 5 التأكيد على أهمية الدعم الذي تلقوه على مدى السنين.

30. وتم الاعتراف أيضا بدور وعمل وحدات الأوزون الوطنية. وأبرز العديد من الأعضاء من أطراف المادة 5 الزيادة في عبء عمل الوحدات في الأوقات الأخيرة نظرا لدخول تعديل كيغالي حيز النفاذ. وبالإضافة إلى ذلك، سيزداد عبء العمل هذا أيضا مع تزايد خطى الجهود المبذولة في تنفيذ التعديل، بما في ذلك تحديد خطوط الأساس، وسن تشريعات التنفيذ والإبلاغ عن البيانات الأكثر تعقيدا. وذكر الأعضاء مسؤوليات إضافية لوحدات الأوزون الوطنية في مجالات كانت جديدة بالنسبة لهم، مثل كفاءة استخدام الطاقة، وحماية المناخ وإدارة معدات التبريد وتكييف الهواء في نهاية عمرها الافتراضي. وستشارك وحدات الأوزون الوطنية أيضا مع طائفة أوسع نطاقا من أصحاب المصلحة عما كان الحال في الماضي. وفي نفس الوقت، سيستمر العمل على إزالة الهيدروكلوروفلوروكربون. ويعني حجم العمل وتعبه أن وحدات الأوزون الوطنية ستحتاج إلى تعزيزها. وقالت إحدى العضوات إنها تتوقع أن يزداد عبء العمل حتى ثلاثة أضعاف.

31. وأيد العديد من الأعضاء من كلا أطراف المادة 5 ومن غير أطراف المادة 5 مقترحا من الأمانة بأن يتم تمديد مدة تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي من سنتين إلى ثلاث سنوات لصالح الكفاءة الأكبر. وأكدت تلك الأطراف من أطراف المادة 5 أن تمديد المدة سيوفر بعض الراحة للإدارة والإبلاغ وسيتمكن وحدات الأوزون الوطنية من التركيز على تنفيذ الأنشطة. ولكن أحد الأعضاء اقترح أن تعد الأمانة عرضا عاما لمشروعات التعزيز المؤسسي قيد التنفيذ في الوقت الحاضر لتمكين اللجنة من الحصول على فهم أفضل للأثر المحتمل للانتقال من سنتين إلى ثلاث سنوات. ومن شأن ذلك أن يلقي الضوء أيضا على فئات التكلفة التي يتم تمويلها وعلى ما إذا كانت هناك حاجة أيضا إلى تعزيز تكوين وحدات الأوزون الوطنية. وقال أحد الأعضاء إنه قد تكون هناك دروس ينبغي تعلمها من التعزيز المؤسسي المنفذ خلال إزالة الهيدروكلوروفلوروكربون، بما في ذلك كيفية تعزيز المؤسسات، وقد يكون هناك بعض التأزر الذي ينبغي تحقيقه. وقال عضو آخر إنه ينبغي أن يكون هناك المزيد من المناقشة حول كيف يساهم دعم التعزيز المؤسسي في التنفيذ المتوازي المستدام والمستقر لإزالة الهيدروكلوروفلوروكربون والتخفيض التدريجي للهيدروفلوروكربون حتى عام 2030 وأنه ينبغي أخذ الفرص والحوافز في الحسبان.

32. وردا على طلب لتوضيح الانتقال من سنتين إلى ثلاث سنوات، شرح ممثل الأمانة أن التمويل في الوقت الحالي، تم الموافقة عليه لمدة سنتين وأنه إذا وافقت اللجنة على تمديد مدة تجديد مشروع التعزيز المؤسسي إلى ثلاث سنوات، سيتم بالتالي أيضا تمديد التمويل السنوي الموافق عليه إلى السنة الثالثة.

33. وفيما يتعلق بمستوى التمويل، طرح بعض الأعضاء مقترحات لزيادات بنسب تتراوح بين 50 إلى 100 في المائة. وأشار أحد الأعضاء إلى أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) كان لها أثر أيضا على عمل وحدات الأوزون الوطنية وأدت إلى حدوث التضخم مما زاد من التكاليف التي تكبدتها.

34. وأعرب العديد من الأعضاء عن رغبتهم في المزيد من المناقشة لشكل الإبلاغ لتجديدات التعزيز المؤسسي ومؤشرات الأداء. ووافق أحدهم على مقترح الأمانة بالحاجة إلى تحديث الشكل والمؤشرات واقترح أن تتوصل اللجنة إلى استنتاجات بشأن جميع العناصر المتعلقة بالتعزيز المؤسسي كحزمة في أقرب وقت ممكن لتعزيز المقرر 2/XXVIII لاجتماع الأطراف والسماح لوحدات الأوزون الوطنية بمواصلة عملها. وفي أحد المقترحات الذي أيدها

عضو آخر، اقترحت أن مسألة الشكل والمؤشرات ينبغي تسويتها مبكرا قبل الاجتماع الأخير لعام 2023. وأشار ممثل الأمانة إلى أنه، كمسألة تتطلب المناقشة بالحضور الشخصي مع الوكالات الثنائية والمنفذة، ستتمكن الأمانة فقط من إبلاغ اللجنة في أول اجتماع يعقد في عام 2023. غير أن عضو آخر اعتبر أن الشكل ومؤشرات الأداء القائمة كانت شاملة وأنه يمكن الاستمرار في استخدامها كما هي. وطلب العضو أيضا آراء من الوكالات المنفذة حول هذه المسألة.

35. واقترح أحد الأعضاء، مشيرا إلى عبء العمل المتزايد في جميع الحالات، النابع من التنفيذ المتزامن لتدابير الرقابة على الهيدروكلوروفلوروكربون والهيدروفلوروكربون حتى عام 2029، أن يتم إجراء الاستعراض اللاحق لدعم التعزيز المؤسسي في عام 2029 أو 2030.

36. ووافقت اللجنة التنفيذية على تشكيل فريق اتصال لمزيد من النظر في مسألة مشروعات التعزيز المؤسسي.

37. وردا على ذلك، قال منسق فريق الاتصال إن الفريق أجرى مناقشات بناءة واتفق من حيث المبدأ على أن مدة تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي ينبغي تمديدتها من سنتين إلى ثلاث سنوات. ولكن وقت تنفيذ هذا التغيير يتطلب مزيدا من المناقشة. ووافق الفريق أيضا على أن الأمانة ينبغي أن تعد استعراضا لمؤشرات الأداء وشكل الإبلاغ بغية تبسيط الأشكال الحالية وإعداد مؤشرات SMART، ولكن تاريخ التقديم لمثل هذا الاستعراض لم يقرر بعد؛ وقدمت اقتراحات للاجتماع الحادي والتسعين أو الاجتماع الأول في عام 2023. وناقش فريق الاتصال أيضا مستوى التمويل. وكان هناك اتفاق عام بأن مسؤوليات وحدات الأوزون الوطنية ستزداد مع تنفيذ تعديل كيغالي وأنه يقتضي بالتالي زيادة في التمويل. غير أن مستوى التمويل يحتاج إلى المزيد من البحث. ومن بين الآراء التي أعرب عنها أعضاء فريق الاتصال كانت سرعة الاتفاق على مستوى التمويل؛ وأن التمويل ينبغي أن يقدم على أساس امتثال البلدان للالتزامات؛ وأنه ينبغي النظر في المقترح بإيجاد حزمة تتعلق بزيادة التمويل.

38. وبعد تقرير فريق الاتصال، وافقت اللجنة التنفيذية على مواصلة مناقشة استعراض مشروعات التعزيز المؤسسي، بما في ذلك مستويات التمويل، في الجزء الثاني من الاجتماع التاسع والثمانين على أساس نص العمل الوارد في المرفق بالتقرير الحالي، الذي تم الموافقة عليه من فريق الاتصال في الجزء الأول من الاجتماع التاسع والثمانين والمستند إلى التوصية المقترحة من الأمانة في الفقرة 46 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/4.

البند 7 من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بتعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال

(ج) تحليل مستوى وطرائق تمويل التخفيض التدريجي للهيدروفلوروكربون في قطاع خدمة التبريد (المقرر 76/88)

39. قدم ممثل الأمانة الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/8، مشيرا إلى أنها كانت إعادة إصدار للوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/88/72 مع إضافة مذكرة من الأمانة توجز المناقشات التي دارت بواسطة اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثامن والثمانين. وبعد أن وصف طرائق ومستويات التمويل المقترحة من الأمانة في الوثيقة، لفت الأنظار إلى حقيقة أنه خلال الجزء الثاني من الاجتماع التاسع والثمانين في إطار البند 7 (و) من جدول الأعمال المؤقت (UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/1)، قد تطلب الأمانة نظر زيادة تمويل قطاع الخدمة للبلدان التي ينخفض فيها حجم الاستهلاك مثلما أشير إليها في الفقرة 16 من المقرر 2/XXVIII لاجتماع الأطراف لدعم إدخال البدائل المنخفضة القدرة على الاحترار العالمي للمواد الهيدروفلوروكربونية والمحافظة على كفاءة استخدام الطاقة. ونظرا للخطط الرامية إلى مناقشة هذه المسألة، طلبت الأمانة من اللجنة التنفيذية خلال الاجتماع الحالي أن تنظر فيما إذا كانت تراعي هذه الزيادة في المستقبل في الأموال المخصصة للبلدان التي ينخفض فيها حجم الاستهلاك في تمويل المرحلة الأولى من خطط تنفيذ تعديل كيغالي لخفض الهيدروفلوروكربون التي نوقشت في إطار هذا البند، غير أن إجراء ذلك يعني أن البلدان التي ينخفض فيها حجم الاستهلاك التي لم تصادق بعد على تعديل كيغالي لن تؤخذ في الاعتبار في هذه الزيادة. كما أشار ممثل الأمانة إلى أن اللجنة التنفيذية قد ترغب في النظر في هذه الوثيقة، بما في

ذلك توصية في ضوء المبادئ التوجيهية الخاصة بإعداد خطط تنفيذ تعديل كيغالي لخفض الهيدروفلوروكربون لبلدان المادة 5 التي ووفق عليها في الاجتماع السابع والثمانين.

40. وفي المناقشة التي تلت، اغتنم أحد الأعضاء الفرصة لتكرار التعليقات التي أبدت خلال الاجتماع الثامن والثمانين التي اقترحت وضع إطار وآلية للاستخدام خلال إزالة الهيدروكلوروفلوروكربون التي قد تكون قد حددت من تطبيقها على خفض الهيدروفلوروكربون بالنظر الى التحديات التي تتعلق بسلامة غازات التبريد المنخفضة القدرة على الاحترار العالمي. وعلاوة على ذلك، فإنه لا ينبغي النظر في استراتيجية الامتثال التجميعي لقطاع الخدمة إلا عند تقييم الاحتياجات المتعلقة بقطاع خدمة التبريد عام 2028 حيث يكون الرقم الأساسي للهيدروفلوروكربون قد وضع في ذلك الوقت لجميع أطراف المادة 5 ويكون التوزيع القطاعي للمواد الهيدروفلوروكربونية قد عرف.

41. وشدد عضو آخر على أهمية التوصل الى اتفاق بشأن طرائق ومستويات التمويل لقطاع الخدمة خلال الاجتماع التاسع والثمانين، مشيراً الى أن الكثير من البلدان قد حصل بالفعل على الأموال لإعداد خطط تنفيذ تعديل كيغالي لخفض الهيدروفلوروكربون، وأن من الواضح وخاصة بالنسبة للبلدان التي ينخفض فيها حجم الاستهلاك أن اتخاذ إجراء في قطاع الخدمة يعتبر عنصراً رئيسياً في الامتثال التجميعي عام 2024 في إطار تعديل كيغالي. وبعد أن أشار الى أن أنشطة قطاع خدمة التبريد المؤهلة قد بينت في المقرر 2/XXVIII لاجتماع الأطراف، وأن بالوسع إضافة أنشطة أخرى فيما بعد، أوصى بأن تتجنب اللجنة في أي فريق اتصال قد يتم إنشائه، إجراء مناقشات مفصلة عن الأنشطة التي ستمول، وبدلاً من ذلك تهدف إلى معالجة هذه المسائل الثلاثة قبل تناول مستويات التمويل: أولاً مثلما طلبت الأمانة ما إذا كان التمويل المتفق عليه بالنسبة للبلدان التي ينخفض فيها حجم الاستهلاك سوف يتضمن أي تمويل إضافي قد يتقرر كجزء من المناقشات في إطار البند 7(و) من جدول الأعمال خلال الجزء الثاني من الاجتماع التاسع والثمانين؛ وثانياً كيفية معالجة مسألة تجنب التدخل والسعي الى تحقيق المواءمة فيما بين أنشطة خفض الهيدروفلوروكربون في قطاع الخدمة والأنشطة الجارية لإزالة الهيدروكلوروفلوروكربون بالنظر الى التماثل الأساسي بين تلك الأنشطة؛ وثالثاً ما إذا كانت بيانات الهيدروكلوروفلوروكربون تستخدم كتقريب لوضع مستويات التمويل. وكان من رأيه بالنسبة للمسألة الثالثة أن استخدام بيانات الهيدروكلوروفلوروكربون هو أفضل أسلوب للمرحلة الأولى من خفض بالنظر الى عدم توافر رقم الأساس للهيدروفلوروكربون أو بيانات يعتمد عليها في الاستهلاك في قطاع الخدمة بالنسبة لبلدان المادة 5. غير أنه اقترح إجراء استعراض في عام 2024 أو 2025 على أساس الرقم الأساسي للبيانات القطاعية التي سوف تتوافر قرب نهاية عام 2023، من أجل السماح بإسناد مستويات التمويل الى استهلاك الهيدروفلوروكربون بدلاً من استهلاك الهيدروكلوروفلوروكربون.

42. ووافقت اللجنة التنفيذية على إنشاء فريق اتصال لمتابعة المناقشات.

43. وبعد ذلك، أفادت منسقة فريق الاتصال عن نتائج مناقشات الفريق، التي تم تسجيلها في التقرير الحالي لتعمل كأساس لمزيد من المناقشات في فريق اتصال في الجزء الثاني من الاجتماع التاسع والثمانين. وأفادت بأن هناك اتفاق عام بأن النظر في الطلب من الأطراف في الفقرة 16 من المقرر 2/XXVIII، المتعلق بإدخال بدائل للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية تكون ذات إمكانية منخفضة أو معدومة للاحتار العالمي وخدمة الكفاءة في استخدام الطاقة في قطاع الخدمة/ المستهلك النهائي يمكن حذفها من المناقشة بموجب البند الحالي من جدول الأعمال واستمرارها بموجب البند 7(و) من جدول الأعمال. واتفق الفريق أيضاً على مناقشة الطريقة الثالثة التي اقترحتها الأمانة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/8. وعلاوة على ذلك، تم مناقشة عدداً من العناصر الأخرى، مع النتائج التالية:

(أ) كان هناك فهم عام بالحاجة إلى الاستفادة من البنية التحتية القائمة، مع تشديد أطراف عديدة من أطراف المادة 5 على الجهد الإضافي والأنشطة الإضافية المطلوبين نتيجة للتخفيض التدريجي للهيدروفلوروكربون والحاجة إلى التأكد من مراعاة ذلك في التمويل المتفق عليه؛

(ب) اقترح أن يتم تصنيف البلدان التي لا ينخفض فيها حجم الاستهلاك على أساس الاستهلاك والاحتياجات، وأن يقترح المزيد من المناقشة بشأن مستويات التمويل المصاحبة في الجزء الثاني من الاجتماع التاسع والثمانين، وأن يقدم طلب إلى الأمانة في هذا الصدد؛

(ج) واقترح أيضا أن تستند القيمة الشاملة للتمويل المخصص لقطاع الخدمة بالنسبة لجميع البلدان إلى الطريقة الثالثة؛

(د) ووافق الفريق على أن خطوط الأساس الحالية للهيدروكلوروفلوروكربون سيتم استخدامها كبديل لاستهلاك الهيدروكلوروفلوروكربون عند النظر في التمويل؛ واقترح أن يتم استعراض مستويات التمويل، في عام 2025 مثلا، بمجرد معرفة خطوط أساس الهيدروكلوروفلوروكربون، من أجل تحديث كيفية تعديل التمويل استنادا إلى مستويات استهلاك الهيدروكلوروفلوروكربون.

44. وبعد التقرير من فريق الاتصال، وافقت اللجنة التنفيذية على مواصلة النظر في الفقرة 16 من المقرر 2/XXVIII، المتعلقة بجملة أمور من بينها كفاءة استخدام الطاقة، على نحو منفصل، بموجب البند 7(و) من جدول أعمال الجزء الثاني من الاجتماع التاسع والثمانين ومواصلة مناقشة تحليل مستوى وطرائق تمويل التخفيض التدريجي للهيدروكلوروفلوروكربون في قطاع خدمة التبريد في نفس الاجتماع، على أساس كل من مناقشة ونتائج فريق الاتصال بشأن المسألة في الجزء الأول من الاجتماع التاسع والثمانين والمعلومات الإضافية التي ستقدمها الأمانة في الجزء الثاني من الاجتماع التاسع والثمانين عملا للمقترحات المعروضة في الفقرتين الفرعيتين 43(ب) و(ج) أعلاه.

البند 9 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

45. لم تطرح أية مسألة في الوقت الذي تم فيه الإعتماد على جدول الأعمال.

البند 10 من جدول الأعمال: إقرار التقرير

46. اعتمدت اللجنة التنفيذية التقرير الحالي على أساس مشروع التقرير الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/L.1.

البند 11 من جدول الأعمال: اختتام الاجتماع

47. وبعد تبادل المجاملات المعتادة، اختتم الاجتماع في الساعة العاشرة صباحا ليوم الجمعة 20 مايو/أيار 2022.

المرفق الأول

مشروع مقرر بشأن البند 5 من جدول الأعمال: استعراض مشروعات التعزيز المؤسسي، بما في ذلك مستويات التمويل (المقرر 51/74(د))

(نص عمل)

[قررت اللجنة التنفيذية:

- (أ) الإحاطة علما باستعراض تمويل مشروعات التعزيز المؤسسي بما في ذلك مستويات التمويل (المقرر 51/74(د)) الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/4؛
- (ب) [وضع مستوى تمويل لدعم التعزيز المؤسسي يأخذ في الاعتبار الأنشطة التي ستحتاجها بلدان المادة 5 للاضطلاع ببدا أنشطة لتنفيذ تعديل كيغالي والوفاء بتدابير الرقابة الأولى للتخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية خلال الفترة 2020-2030، بينما تواصل في نفس الوقت تنفيذ خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية؛] [+ 60 في المائة]
- (ج) أن تمدد مدة تجديد مراحل تنفيذ التعزيز المؤسسي من سنتين كما هو الحال الآن إلى ثلاث سنوات لمقترحات تجديد التعزيز المؤسسي المقدمة منذ [الاجتماع التسعين] وما بعد ذلك؛
- (د) أن تطلب إلى الأمانة أن تناقش مع الوكالات الثنائية والمنفذة مسائل تتعلق باستعراض الشكل الحالي للتقارير النهائية وطلبات تمديد تمويل التعزيز المؤسسي، واختيار مجموعة من مؤشرات الأداء يمكن أن تستخدمها جميع بلدان المادة 5 بشكل منظم، وإبلاغ اللجنة التنفيذية في [الاجتماع الحادي والتسعين] [أول اجتماع يعقد في عام 2023]؛
- (هـ) [أن تطلب إلى الأمانة أن تقدم استعراضا إضافيا لمشروعات التعزيز المؤسسي بما في ذلك مستويات التمويل في موعد لا يتجاوز الاجتماع الثاني في عام [2025] [2029 مع مراعاة الالتزامات المتبقية للهيدروكلوروفلوروكربون].]

Distr.

GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/16

18 June 2022

برنامج
الأمم المتحدة
للبيئة



ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف

لتنفيذ بروتوكول مونتريال

الاجتماع التاسع والثمانون

مونتريال، من 7 إلى 11 مارس/ آذار 2022

أرجئ إلى 16 و 18 و 20 مايو/ أيار 2002 (الجزء الأول)

و 16-18 يونيو/ حزيران 2022 (الجزء الثاني)¹

تقرير الجزء الثاني
من الاجتماع التاسع والثمانين للجنة التنفيذية

مقدمة

1. نظرًا لوباء فيروس كورونا (كوفيد-19) السائد عالميًا والتوجيهات ذات الصلة لحكومتى كندا وكيبيك، في 18 يناير/ كانون الثاني 2022، أبلغت الأمانة اللجنة التنفيذية أنه لا يمكن عقد الاجتماع التاسع والثمانين، المقرر عقده في الفترة من 7 إلى 11 مارس/ آذار 2022 في مونتريال.

2. وبناءً على ذلك، وافقت اللجنة التنفيذية على عقد الاجتماع التاسع والثمانين على جزأين:

(أ) يُعقد الجزء الأول افتراضياً في 16 و 18 و 20 مايو/ أيار 2022؛

(ب) ويُعقد الجزء الثاني بالحضور شخصيًا، في مقر منظمة الطيران المدني الدولي في مونتريال، في الفترة من 16 إلى 18 يونيو/ حزيران 2022.

3. غير أنه نظرًا لأن بعض أعضاء اللجنة التنفيذية ما زالوا غير قادرين على حضور الاجتماع شخصياً بسبب القيود المتعلقة بمرض فيروس كورونا، اتخذت الأمانة ترتيبات لكي يعقد الجزء الثاني في صورة هجينة.

¹ نظرًا إلى جائحة مرض فيروس كورونا، عقد الجزء الأول من الاجتماع التاسع والثمانين عبر الإنترنت في حين سيعقد الجزء الثاني في صورة اجتماع هجين.

4. وحضر الجزء الثاني من الاجتماع التاسع والثمانين ممثلو الأطراف التالية وأعضاء اللجنة التنفيذية وفقاً للمقرر 11/XXXIII الصادر عن الاجتماع الثالث والثلاثين لأطراف بروتوكول مونتريال:

(أ) الأطراف العاملة بالفقرة الأولى من المادة 5 من البروتوكول (أطراف المادة 5): البحرين (الرئيس) والبرازيل وتشاد وكوبا وغيانا والهند وزمبابوي؛

(ب) والأطراف غير العاملة بالفقرة الأولى من المادة 5 من البروتوكول (الأطراف غير العاملة بالمادة 5): بلجيكا وكندا وفنلندا وإيطاليا واليابان ورومانيا والولايات المتحدة الأمريكية (نائب الرئيس).

5. ووفقاً للقرارات التي اتخذتها اللجنة التنفيذية في اجتماعيها الثاني والثامن، حضر الاجتماع بصفة مراقب ممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونديبي) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) بصفتها وكالتان منفذتان، وأمين خزانة الصندوق المتعدد الأطراف، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والبنك الدولي.

6. وشارك في الاجتماع أيضاً الأمين التنفيذي لأمانة الأوزون، [ورئيس] ونائب رئيس لجنة التنفيذ، وأعضاء فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي.

7. كما حضر بصفة مراقب ممثلو وكالة التحقيقات البيئية، ومعهد الحوكمة والتنمية المستدامة، ومجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية، ورابطة مصنعي غاز التبريد في الهند.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الاجتماع

8. افتتح الاجتماع الرئيس السيد حسن علي مبارك في الساعة العاشرة صباحاً² ورحب بأعضاء اللجنة التنفيذية في أول اجتماع يعقد بالحضور الشخصي منذ عام 2019 نظراً للقيود المفروضة استجابة لجائحة مرض فيروس كورونا.

9. وأشار إلى أن أنشطة الصندوق كانت في لحظة محورية، مع بداية دورة عمل جديدة والتنفيذ الوشيك لأولى خطط تنفيذ تعديل كيغالي المتعلقة بالهيدروفلوروكربون، والتي تم الموافقة على تمويلها. وأضاف أن تكلفة الهيدروفلوروكربون والمبادئ التوجيهية للتمويل ستسمح بتقرير متسق وعادل لأهداف التخفيض التدريجي لبلدان المادة 5. وأضاف أن التقدم في هذا الصدد سيتم الإبلاغ عنه إلى الاجتماع الرابع والثلاثين للأطراف. وأعرب عن إيمانه لجميع الأعضاء على مشاركتهم النشطة بالرغم من جائحة مرض فيروس كورونا وإلى منسقي أفرقة الاتصال والاجتماعات عبر الإنترنت، الذين جعلوا من الممكن الإلمام بالوثائق وبالشواغل التي أثارها الأعضاء. وقال إن التحديات الناتجة عن المشاركة عن بعد قد أثعبت الجميع، وأدت إلى تعقد المسائل السهلة، وضعف اتصال الأعضاء بتلك القضايا وبالواحد الآخر. وأعرب عن شكره للأمانة على تنظيم جلسة تجديد المعلومات التي جرت في اليوم السابق، التي قدم فيها تحديث عن حالة المناقشات المتعلقة بالمبادئ التوجيهية لتكلفة تمويل الهيدروفلوروكربون. وشكر أيضاً أعضاء اللجنة التنفيذية مقدماً على دعمهم المستمر للإدارة الناجحة للصندوق، وأعرب عن أمله في أن يتم إحراز تقدم جوهري في الاجتماع فيما يتعلق بتقديم مسائل السياسة وذلك من خلال الجهود الجماعية.

² جميع الأوقات المذكورة هي بتوقيت مونتريال (التوقيت العالمي المنسق -4).

البند 2 من جدول الأعمال: المسائل التنظيمية

(أ) إقرار جدول الأعمال

10. دعا الرئيس الأعضاء إلى النظر في جدول الأعمال للجزء الثاني من الاجتماع التاسع والثمانين على أساس جدول الأعمال المؤقت للاجتماع التاسع والثمانين ككل الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/1:

1. افتتاح الاجتماع.

2. المسائل التنظيمية:

(أ) إقرار جدول الأعمال؛

(ب) تنظيم العمل.

3. أنشطة الأمانة.

4. عرض عام للرصد والإبلاغ والتحقق ونظم التراخيص والحصص القابلة للإنفاذ التي تم تطويرها بدعم من الصندوق متعدد الأطراف (المقرر 85/84).

5. استعراض مشروعات التعزيز المؤسسي، بما في ذلك مستويات التمويل (المقرر 51/74 (د)).

6. تحديث تحليل الآثار المترتبة على التنفيذ الموازي أو المتكامل لأنشطة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية والتخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية (المقرر 86/84 (ب) (1)).

7. المسائل المتعلقة بتعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال:

(أ) وضع مبادئ توجيهية للتخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في بلدان المادة 5: مشروع معايير التمويل (المقرر 65/83 (د))؛

(ب) الاستراتيجيات والتدابير والالتزامات السياسية المحتملة، وكذلك المشروعات والأنشطة التي يمكن دمجها في المرحلة الأولى من خطط التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية لبلدان المادة 5 لضمان حدود النمو والتخفيضات المستدامة في استهلاك المواد الهيدروفلوروكربونية (المقرر 75/88)؛

(ج) تحليل مستوى وطرائق تمويل التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في قطاع خدمة التبريد (المقرر 76/88)؛

(د) تقرير تجميعي يصف أفضل الممارسات والطرق التي تستطيع بها اللجنة التنفيذية أن تنظر في تفعيل الفقرة 24 من المقرر 2/28 (المقرر 87/84 (ب))؛

(هـ) تحليل ومعلومات عن التكاليف الإضافية ومدتها، وفعالية التكلفة لجميع المشروعات الاستثمارية المعتمدة في قطاعات التصنيع والقطاعات الفرعية ذات الصلة (المقرر 87/84 (أ))؛

(و) كفاءة استخدام الطاقة؛

(1) ورقة بشأن سبل تفعيل الفقرة 16 من المقرر 2/28 والفقرة 2 من المقرر 5/30 للأطراف (المقرر 88/84)؛

(2) تقرير يحدد خيارات، بما في ذلك الإجراءات والشروط المناسبة لحشد موارد مالية للحفاظ على و / أو تعزيز كفاءة استخدام الطاقة عند استبدال المواد الهيدروفلوروكربونية ببدائل ذات قدرة منخفضة على إحداث الاحترار العالمي (المقرر 51/87)؛

(ز) الجوانب الرئيسية المتعلقة بتكنولوجيات التحكم في المنتج الثانوي الهيدروفلوروكربون- 23 (المقرر 67/83 (د)).

8. تقرير الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج.

9. مسائل أخرى.

10. اعتماد التقرير.

11. اختتام الاجتماع.

11. اقترح أحد الأعضاء معالجة البند 8، المتعلق بتقرير الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج، في الاجتماع التسعين للجنة التنفيذية.

12. أقرت اللجنة التنفيذية جدول الأعمال بصيغته المعدلة شفهيًا.

(ب) تنظيم العمل

13. ذكر الرئيس بأنه، بما أن عضوية اللجنة جديدة، يحتاج تشكيل الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج إلى قرار. ومع ذلك، سيتم النظر في هذه المسألة في الاجتماع التسعين للجنة، وفقا للتعديل الذي أدخل على جدول الأعمال المؤقت.

14. واقترح أن تُفتح جميع بنود جدول الأعمال في اليوم الأول لضمان منح فرق الاتصال أقصى وقت خلال اليومين التاليين. وللبناء على التقدم المحرز في الجزء الأول من الاجتماع، اقترح تقديم بندين، هما البند 5 المعني باستعراض مشروعات التعزيز المؤسسي، بما في ذلك مستويات التمويل، والبند 7 (ج)، المعني بتحليل مستوى وطرائق تمويل التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في قطاع خدمة التبريد بحيث إذا قرر الأعضاء ذلك، يمكن إعادة إنشاء فرق الاتصال المعنية بهذه المسائل في أقرب وقت ممكن. واقترح أيضا أنه ينبغي استخدام الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/1/Add.3 (جدول الأعمال المؤقت المشروع) كوثيقة العمل الرئيسية، لأنها تقدم ملخصا للمسائل والإجراءات المقترحة الواجب النظر فيها.

15. وذكر بأن مناقشة البند 3 من جدول الأعمال قد اختتمت في الجزء الأول من الاجتماع باعتماد المقرر 1/89. وذكر أحد الأعضاء بأنه لاحظ، في الجزء الأول من الاجتماع، أن الملاحظات المتعلقة بإدارة المخاطر في تقييم الصندوق متعدد الأطراف لعام 2019 الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات متعددة الأطراف لم يتم تناولها بالكامل في تقرير الأمانة الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/2/Add.1، وطلب مناقشة هذه المسألة في الاجتماع الحالي. وبعد إجراء مشاورات ثنائية على هامش الاجتماع، تم الاتفاق على عدم وجود حاجة لإعادة فتح البند 3 من جدول الأعمال، إذ أن المسألة كانت مشمولة في المقرر 1/89.

16. وافقت اللجنة التنفيذية على تنظيم العمل الذي اقترحه الرئيس.

البند 3 من جدول الأعمال: أنشطة الأمانة

17. اختتمت المناقشة التي أجريت بشأن هذا البند في الجزء الأول من الاجتماع التاسع والثمانين باعتماد المقرر 1/89.

البند 4 من جدول الأعمال: عرض عام للأوضاع الجارية لنظم الرصد والإبلاغ والتحقق ونظم التراخيص والحصص السارية التي وضعت بدعم من الصندوق المتعدد الأطراف (المقرر 85/84)

18. قدم ممثل الأمانة الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/3 التي استندت إلى الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/88/66 والتي أزيلت منها المقترحات التالية: إبلاغ بلدان المادة 5 إلى الأمانة عن الحجز على التجارة غير المشروعة؛ والتوصيات المتعلقة بمناطق التجارة الحرة؛ وتحديد البلدان التي تم تصدير البوليوكلات سابقة الخلط إليها. وتلخص الفقرة 75 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/88/66 ملاحظات الأمانة المتعلقة بنظم الرصد والإبلاغ والتحقق ونظم التراخيص والحصص السارية.

19. وفي المناقشة التي تلت، لوحظ أنه سيكون من المهم للجنة التنفيذية أن تنظر بعناية في الاستدامة طويلة الأجل للأنشطة التي يدعمها الصندوق المتعدد الأطراف، كما سلطت الضوء عليها شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف. واقترح أيضا أنه بدلا من ذكر أسماء تلك البلدان التي ليس لديها اتفاقات لإزالة الإنتاج، ينبغي أن تكون هناك دعوة عامة موجهة لمثل هذه البلدان لكي تطلب التمويل للتحقق والرصد السنويين لإنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون بموجب مشروعات أخرى، كما أوصت بذلك الأمانة. غير أنه أشير أيضا إلى أن مثل هذه الدعوة قد لا يمكن تقديمها إلى أحد البلدان نظرا لخضوعها لعقوبات من مجلس الأمن في الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح أن ملاحظة بالحاجة إلى إدانة أهداف الإزالة النهائية ينبغي توضيحها.

20. وفيما يتعلق بملاحظات الأمانة، التمس الأعضاء توضيحا بشأن التحقق من البوليوكلات سابقة الخلط وتصديرها، وإعادة الأموال في حالة عدم الامتثال لاتفاقها، والإبلاغ المستمر بموجب قطاع الإنتاج، والتحقق بموجب الاتفاقات المتعددة السنوات. وسيكون من المهم أيضا للجنة التنفيذية أن تنظر أولا في حالات البلدان التي فشلت في إدانة هدف الإزالة النهائية قبل تطبيق أي عقوبات محددة، وللأمانة أن تبحث جدوى توسيع اختصاصات عمليات التحقق وتكاليفها الإضافية لإدراج المواد الخاضعة للرقابة التي أزيلت سابقا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يشمل التحليل الذي سيقدم إلى الاجتماع الثاني والتسعين تلك المواد الخاضعة للرقابة والتي لم يعالجها أي مشروع حتى الآن، والتمويل الإضافي المحتمل للتأكد من أن الوكالات الثنائية والمنفذة يمكن أن تساعد بلدان المادة 5 التي طلبت مثل هذه المساعدة في حالة عدم الامتثال لاتفاقاتها.

21. ولوحظ من طرف بعض البلدان أن الوثيقة شملت طائفة من القضايا المعقدة، والتي يرجح أن يتجاوز بعضها ولاية اللجنة التنفيذية وأنه سيكون من الأفضل معالجتها بواسطة اجتماع الأطراف. فدور اللجنة التنفيذية هو ضمان

الامتثال من جانب بلدان المادة 5 لاتفاقيات مشروعات محددة، وينبغي ألا تفرض أي تغييرات بشأن المسائل الواردة في الملخص الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/3 أعباء إضافية على تلك الأطراف. ولا ينبغي تمييز بلدان المادة 5 إذ أن المسائل الواردة في الموجز ينبغي أن تطبق على جميع الأطراف في بروتوكول مونتريال. وقال آخرون إنه بينما كان الكثير من القضايا التي أثّرت مشتركة لجميع الأطراف، مثل مشكلة التجارة غير المشروعة، التي سيتم مناقشتها أيضا بواسطة الفريق العامل المفتوح العضوية، فإن المسائل المحددة التي أثّرت تقع ضمن ولاية اللجنة التنفيذية، إذ أنها تتعلق بتمويل المشروعات وكانت مهمة لتعزيز أنشطة الصندوق المتعدد الأطراف.

22. ووافقت اللجنة التنفيذية على تشكيل فريق اتصال لمناقشة ملاحظات الأمانة المتعلقة بنظم الرصد والإبلاغ والتحقق ونظم التراخيص والحصص السارية.

23. وبناء على ذلك، قررت اللجنة التنفيذية أن تؤجل مناقشة الاستعراض العام لنظم الرصد والإبلاغ والتحقق والترخيص والحصص قيد الإنفاذ حاليا والتي وضعت بدعم من الصندوق المتعدد الأطراف، الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/3، إلى الاجتماع الحادي والتسعين، مع الأخذ في الاعتبار أى نتائج تتمخض عن الاجتماع الرابع والأربعين للفريق العامل مفتوح العضوية والاجتماع الرابع والثلاثين للأطراف.

(المقرر 2/89)

البند 5 من جدول الأعمال: استعراض مشروعات التعزيز المؤسسي ، بما في ذلك مستويات التمويل (المقرر 51/74 (د))

24. لفت الرئيس الأنظار الى الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/4، واستذكر أن البند 5 من جدول الأعمال قد نوقش في فريق اتصال خلال الجزء الأول من الاجتماع التاسع والثمانين. وبعد ذلك وافقت اللجنة التنفيذية على مواصلة المناقشات بشأن هذا البند في هذا الاجتماع على أساس نصوص العمل التي أرفقت بتقرير الجزء الأول من الاجتماع التاسع والثمانين. واقترح إعادة تشكيل فريق الاتصال بشأن هذا البند لتيسير مهمة الاطلاع.

25. وعلق أحد الأعضاء بأن مشروعات التعزيز المؤسسي أسهمت في تحقيق نتائج إيجابية في إزاحة المواد المستنفدة للأوزون، غير أنه يتعين بعد وباء كوفيد-19 والتغيرات في الاقتصاد العالمي مواءمة مشروعات التعزيز المؤسسي لمواجهة الأوضاع الجديدة. ويتعين زيادة مستويات التمويل لتحقيق الأهداف لمراعاة الواقع الجديد. ورأي ضرورة النظر في النهج الجديدة إزاء التعزيز المؤسسي لتحقيق احتياجات البلدان المتأثرة بالتضخم المرتفع.

26. وافقت اللجنة التنفيذية على إنشاء فريق اتصال لمواصلة المناقشة بشأن هذا البند.

27. و عقب ذلك قررت اللجنة التنفيذية:

(أ) أن تحيط علما باستعراض تمويل مشروعات التعزيز المؤسسي بما في ذلك مستويات التمويل (المقرر 51/74 (د)) الوارد في الوثيقة 4/89/UNEP/OzL.Pro/ExCom؛

(ب) أن تطلب من الأمانة أن تناقش مع الوكالات الثنائية والمنفذة مسائل تتعلق باستعراض الشكل الحالي للتقارير النهائية وطلبات تمديد تمويل التعزيز المؤسسي، واختيار مجموعة من مؤشرات الأداء يمكن أن تستخدمها جميع بلدان المادة 5 بشكل منتظم، وإبلاغ اللجنة التنفيذية في الاجتماع الحادي والتسعين؛

(ج) أن ترجى النظر في استعراض مشاريع التعزيز المؤسسي بما في ذلك مستويات التمويل إلى

(المقرر 3/89)

البند 6 من جدول الأعمال: تحديث لتحليل لانعكاسات التنفيذ المتوازي أو المندمج في إزالة الهيدروكلوروفلوروكربون وأنشطة خفض الهيدروكلوروفلوروكربون (المقرر 86/84(ب)(1))

28. قدم ممثل الأمانة الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/5، التي تركز على الاحتياجات التشغيلية ذات الصلة بتنفيذ تعديل كيغالي والأعباء الإضافية التي سوف تتحملها مؤسسات الصندوق خلال السنوات القادمة. وقد أعدت الوثيقة على أساس تحليل أجرى لانعكاسات التنفيذ الموازي أو المندمج لإزالة الهيدروكلوروفلوروكربون وأنشطة خفض الهيدروكلوروفلوروكربون. وتقدم تحليلاً للزيادة التدريجية في أعباء العمل المرتبطة بالأنشطة التمهيدية لخفض الهيدروكلوروفلوروكربون التي تنفذ حالياً مع خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية فضلاً عن تزايد أعداد البلدان التي تصدق على تعديل كيغالي واتخاذ خطوات تالية لتحقيق الالتزامات بموجبه.

29. وسوف تحتاج الزيادات المحتملة إلى تقييم في ضوء المعلومات الإضافية عن أعباء العمل الفعلية، وأوصت الأمانة اللجنة التنفيذية بأن تطلب منها تحليلاً لقدرات الصندوق المتعدد الأطراف وبلدان المادة 5 والموارد اللازمة في معالجة خفض الهيدروكلوروفلوروكربون للاجتماع الأول للجنة التنفيذية في 2023.

30. وأبرز العديد من الأعضاء أهمية التحليل المقترح الذي سيعمل المناقشات الأخرى، وأشاروا إلى أعداد هذا التحليل للاجتماع الحادي والتسعين للجنة التنفيذية التي سيعقد في 2022، بدلاً من الانتظار حتى الاجتماع الأول من عام 2023.

31. وقال أحد الأعضاء إن من الضروري عدم دمج تنفيذ إزالة الهيدروكلوروفلوروكربون وخفض الهيدروكلوروفلوروكربون في حين أثار عضو آخر إلى إنه هناك مناقشات أخرى بشأن الموضوع تجري بصورة منفصلة.

32. وعلاوة على ذلك، أشار أحد الأعضاء إلى إنه بصرف النظر عما إذا كان التنفيذ سيكون موازياً أو مندمجاً سيحتاج إلى تمويل إضافي وأن من الضروري أن تتخذ اللجنة إجراءً فورياً والتحرك قدماً بالتمويل وقدم طلب للأمانة بأن تستخدم على نطاق واسع الدروس المستفادة من التحليل المقترح لدى إعداد وثائق أخرى.

33. وردا على الاستفسارات، أوضح ممثل الأمانة بأن التحليل المقترح يتعلق بالاحتياجات التشغيلية لأمانة الصندوق وأمين الخزانة والوكالات المنفذة في حين أن المناقشات النوعية تتعلق بالتمويل المرتبط بتلك الاحتياجات سوف تجري في سياق وثيقة الميزانية النوعية للتشكيل النقدي.

34. وفي ضوء هذه المعلومات الإضافية المقدمة من الأمانة ونظراً لأن مسألة قدرة بلدان المادة 5 يجري بالفعل دراساتها من خلال المناقشات الجارية عن التعزيز المؤسسي. واقترح أحد الأعضاء إزالة الإشارة إلى بلدان المادة 5 في الفقرة الفرعية (ب) من التوصية.

35. قررت اللجنة التنفيذية:

(أ) أن تحاط علماً بتحليل انعكاسات التنفيذ الموازي أو المندمج لإزالة الهيدروكلوروفلوروكربون

وأنشطة خفض الهيدروكلوروفلوروكربون الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/5؛

(ب) أن تطلب من امانة أن تعد تحليلاً يتعلق بقدرة مؤسسات الصندوق المتعدد الأطراف على معالجة خفض الهيدروفلوروكربون للنظر من جانب اللجنة التنفيذية خلال اجتماعها الحادي والتسعين.

(المقرر 89/4)

البند 7 من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بتعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال

(أ) وضع مبادئ توجيهية لتكلفة التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في بلدان المادة 5: مشروع معايير التمويل (المقرر 65/83 (د))

36. قدمت ممثلة الأمانة الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/6، التي تشير إلى أن المبادئ التوجيهية لتكلفة التخفيض للمواد الهيدروفلوروكربونية لم تتم مناقشتها منذ الاجتماع الرابع والثمانين بسبب جائحة كوفيد-19. واحتوى الجدول 1 من هذه الوثيقة على حالة التقدم في مناقشة عناصر المبادئ التوجيهية للتكلفة، مع الإجراءات المقترحة لتحقيق مزيد من التقدم.

37. وأشار ممثل آخر للأمانة إلى الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/66، التي تم النظر فيها في الاجتماع الثاني والثمانين والتي تضمنت المعلومات ذات الصلة والاعتبارات الرئيسية التي يمكن أن تساعد اللجنة التنفيذية في تحديد منهجية لتحديد نقطة البداية من أجل التخفيضات الإجمالية المستدامة في استهلاك وإنتاج المواد الهيدروفلوروكربونية.

38. وأشار أحد الأعضاء إلى أنه لم يرد في الوثيقة ذكر للاعتبارات الخاصة المتعلقة بتمويل البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض.

39. وقال عضو آخر أن الوثيقتين UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/10/Rev.1 و UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/10/Add.1 ستكونان بمثابة وثائق أساسية لفريق الاتصال بشأن المبادئ التوجيهية للتكلفة، وقال إنه لا يرى ضرورة لإجراء مناقشات موضوعية منفصلة لتلك الوثيقتين في إطار البند 7 (هـ) من جدول الأعمال. وقال إنه يفهم أن المسائل الرئيسية التي يتعين معالجتها في إطار البند 7 (أ) من جدول الأعمال هي نقطة البداية للتخفيضات الإجمالية المستدامة في استهلاك وإنتاج المواد الهيدروفلوروكربونية، وعتبات فعالية التكلفة، ومدة ومستوى تكاليف التشغيل الإضافية. وكان متطلعاً لمناقشة الإزالة ولكن يفضل أن يكون ذلك خارج سياق المبادئ التوجيهية للتكلفة.

40. ووافق عضوان آخران على أن نقطة البداية كانت من بين أهم المسائل الواجب معالجتها ولكنهما قالاً إنهما يتطلعان أيضاً لمعالجة مسألة الإزالة. وأعرب عضو آخر عن أسفه لعدم معالجة الإزالة حتى الآن وذكر اللجنة بأنه سيتعين عليها اتخاذ قرار بشأن الإزالة في النهاية.

41. وأشار أحد الأعضاء إلى أن الوضع العالمي قد تغير بشكل جذري، وأن السنوات الثلاث الماضية كانت صعبة للغاية على البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة. لذلك من المهم التحلي بالمرونة ومراعاة الوضع الحالي عند اتخاذ قرار، على سبيل المثال، نقطة البداية للتخفيضات الإجمالية المستدامة. ولم يكن هناك وقت لانتظار التحليلات، لأنه ينبغي اتخاذ إجراءات فورية.

42. وافقت اللجنة التنفيذية على مواصلة مداولاتها بشأن المبادئ التوجيهية لتكلفة التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في بلدان المادة 5 في ضوء الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/6 في فريق اتصال ومناقشة مسألة الإزالة في الجلسة العامة في إطار البند 7 (د) من جدول الأعمال.

43. وبعد ذلك، أفادت منظم اجتماع فريق الاتصال عن تقديرها للعمل الممتاز الذي قام به منظم الاجتماع السابق لفريق الاتصال، السيد/ آلان ويلمارت، الذي وضع أساساً متيناً وراسخاً للمضي قدماً بالعمل. وأبلغت أيضاً أن الفريق عقد مناقشات عن بدايات فاعلية التكلفة ونقطة البداية للإزالة التدريجية للهيدروفلوروكربون والتخلص منه، حسب المقرر 2/XXVIII لاجتماع الأطراف.

44. وأبلغت أن عدداً من الأعضاء طلب مزيداً من المنهجية الدقيقة لتحديد بدايات فاعلية التكلفة بحيث تتمكن بعض البلدان من بدء أعمالها. واتفق فريق الاتصال في هذه الأثناء، بالنسبة لقطاعات الأيروسول وإطفاء الحرائق وأجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة والمذيبات وتكييف الهواء النقال، أن ينظر إلى فاعلية التكلفة على أساس كل حالة على حدة، وعلى أساس مؤقت، بالنسبة لقطاع تصنيع التبريد المنزلي، ويمكن استخدام بداية فاعلية تكلفة تبلغ 13.76 دولار أمريكي/كيلوجرام. ولم ينتهي الفريق من مناقشته بشأن فاعلية تكلفة التبريد التجاري واتفق أيضاً على الحاجة إلى اهتمام خاص بالشركات صغيرة الحجم في هذا القطاع.

45. وفي ما يتعلق بالتخلص، أبلغت بعقد مناقشات لتتبع التوصيات التي اقترحتها الأمانة لمزيد من توضيح كيفية التقدم بهذا النشاط إلى الأمام في خطط قطاع الخدمة. وأثير أيضاً مفهوم نافذة للتمويل، ولكن يحتاج إلى مزيد من المناقشة.

46. أبلغ المنظم أيضاً أن المناقشة بدأت بشأن وحدات القياس ومنهجية لتحديد نقطة البداية لعمليات خفض المستدام للمواد الهيدروفلوروكربونية. وطلب من الأمانة أن تعد للاجتماع التسعين سيناريوهات مختلفة تتعلق بوحدات القياس والمنهجيات الممكنة التي يمكن أن تستخدم في تحديد نقطة البداية.

47. وبناء على ذلك، وافقت اللجنة التنفيذية على مواصلة المناقشات بشأن البند في الاجتماع التسعين على أساس نصوص العمل بشأن بدايات فاعلية التكلفة والتخلص ونقطة البداية لعمليات خفض المستدام للمواد الهيدروفلوروكربونية، تتألف من تجميع مقترحات نصية قدمها الأعضاء وأعدتها الأمانة وترد في المرفقات الثاني والثالث والرابع، على التوالي، بهذا التقرير.

(ب) **الاستراتيجيات والتدابير السياسية والالتزامات فضلاً عن المشروعات والأنشطة التي يمكن دمجها في المرحلة الأولى من خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لبلدان المادة 5 لضمان الحدود القصوى لزيادة واستدامة خفض في استهلاك الهيدروكلوروفلوروكربون (المقرر 75/88)**

48. قدم ممثل الأمانة الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/7، التي تتضمن مذكرة عن الأمانة يتبعها النص الأصلي للوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/88/71، كمرق.

49. وقد أشير إلى أنه بالنسبة لبلدان المادة 5 هناك حاجة إلى المرونة الكاملة في تحقيق خفض الهيدروفلوروكربون وهي حاجة تتطلب مراعاة الظروف الوطنية وحاجة إلى التعويض لدى تطبيق البدائل المنخفضة القدرة على الاحتراز العالمي. وكانت بلدان المادة 5 تحتاج أيضاً إلى تركيز على خفض المواد الهيدروفلوروكربونية لتحقيق خفض بنسبة 10 في المائة في الاستهلاك، وإلى مرونة في تنفيذ النهج القطري الذي قد يتضمن حتى النمو في احتياجاتها من الهيدروفلوروكربون، وكانت السياسات والاستراتيجيات والالتزامات التي تحد من استخدام الهيدروفلوروكربون تمثل موضوعاً حساساً لبلدان المادة 5. وكانت المقترحات الخاصة بالحد من زيادة استهلاك الهيدروفلوروكربون تتجاوز التزامات تعديل كيجالي ولم تكن توفر المرونة الكاملة التي تقدم بموجب المقرر 2/28.

وكانت هناك حاجة الى وضع خط زمني عريض للتنفيذ وذلك لتوفير الاحتياجات الإنمائية لبلدان المادة 5. ولم يكن هناك بديل لبعض القطاعات، وكان الكثير من التحويلات صعبا، ولم يؤد الكثير من الخلط إلا الى خفض البدائل القدرة على الاحترار العالمي. وكانت هناك أيضا مشكلات مع التكنولوجيا الجديدة التي لم يمكن في بعض الأحيان دمجها في البنية التحتية القائمة. واقترح بدلا من استخدام الأطنان المترية استخدام القياس البديل للمعادلات من ثاني أكسيد الكربون وبعد الإشارة الى الفقرة 36 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/88/71، وسوف تنهض الحاجة الى تمويل "مسبق" لبلدان المادة 5 لتمكيننا من الشروع في عملية إعداد مشروع كيجالي. وكانت جميع البلدان في حاجة الى الامتثال للالتزاماتها بموجب تعديل كيجالي وأن تقلل ذلك في نهاية المطاف إلا أنه نظرا لحدوث انهيار في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لوباء كوفيد-19، سوف تستخدم المرونة في تحديد نقاط البداية.

50. وأشار أعضاء آخرون الى أن الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/88/71 تعتبر أساسا جيدا لمناقشة التنفيذ المندمج في قطاع الخدمة، وكان من المقرر أصلا أن يتضمن توصيات بشأن عدد من القطاعات وتوصية بوثيقة استراتيجية امتثال مدمجة. وسوف يكون ذلك مفيدا لتطوير مشروعات كيجالي والتي يمكن بعدها النظر في التوصيات القطاعية الفردية. وفي حين يتعين مراعاة المرونة بشأن الزيادة المسموح بها بموجب تعديل كيجالي، وأعدت الوثيقة الخاصة بذلك لإبلاغ مشروعات كيجالي والبلدان التي ترغب في الحصول على التمويل لخفض المواد الهيدروفلوروكربونية بإمكانها أن تطلب المساعدة حتى قبل أن يكون تعديل كيجالي مستعدا لذلك حتى لو كان لذلك تأثير على الحد من زيادتها فلا يوجد بلد يطلب به طلب المساعدة من أجل ذلك.

51. ولاحظ أحد الأعضاء أنه منذ طلب الدراسة من اللجنة التنفيذية في عام 2019، تغير الحالة في كثير من بلدان المجموعة 1 التي تنبغي أن تتخذ إجراء فوريا من أجل ضمان الامتثال بتجميد الهيدروفلوروكربون في عام 2024. وفي الواقع، أشارت دراسة إجراها تحالف المناخ والهواء النقي إلى أن 55 بلدا من المجموعة 1 ستكون أعلى من مستويات خط أساسها للهيدروفلوروكربون على مدى الثلاث سنوات التالية ما لم يتخذ إجراء لخفض استهلاكها. وفي هذا الصدد، شجع العضو الوكالات المنفذة على الإسراع في إعداد خطط تنفيذ تعديل كيجالي لمثل هذه البلدان والنظر في تقديم مشروعات استثمارية مستقلة قبل خطط تنفيذ تعديل كيجالي عندما يكون ذلك ممكنا. وبالنسبة للبلدان التي قد يكون لديها وقت أكبر للامتثال لتجميد الهيدروفلوروكربون، لاحظ البعض أن مقترحات خطط تنفيذ تعديل كيجالي المقدمة في المستقبل القريب ينبغي أن تبين بوضوح كيفية ضمان المشروعات المقترحة للتخفيضات المستدامة الشاملة في استهلاك الهيدروفلوروكربون، أو على الأقل تقييد زيادة مثل هذا الاستهلاك.

52. وقررت اللجنة التنفيذية تشجيع الوكالات الثنائية والمنفذة وبلدان المادة 5 وفقا لظروفها الوطنية الى أن تأخذ في الاعتبار حسب مقتضى الحال والإمكان الأفكار والمقترحات الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/88/71، مع وضع استراتيجيات لخفض الهيدروفلوروكربون متضمنة وضع خطط تنفيذ كيجالي لخفض الهيدروفلوروكربون مع مراعاة الامتثال للالتزامات بحسب نموذج خفض الهيدروفلوروكربون لبلدان المادة 5.

(المقرر 5/89)

(ج) تحليل مستوى وطرائق التمويل لخفض الهيدروفلوروكربون في قطاع خدمة التبريد (المقرر 76/88)

53. افتتح الرئيس المناقشات مشيرا الى أن هذا البند قد نوقش في فريق اتصال خلال الجزء الأول من الاجتماع. وقد طلب من الأمانة أن توفر معلومات إضافية أصدرت ضميمته للوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/8. ودعا الأمانة الى تقديم البند مع التركيز على المعلومات الإضافية المقدمة في الإضافة للوثيقة (UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/8/Add.1).

54. وقدم ممثل الأمانة الإضافة التي تتضمن تعديلات على الطريقة الثالثة الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/8. وصنفت البلدان التي لا ينخفض فيها حجم الاستهلاك في أربع مجموعات على أساس استهلاكها للهيدروكلوروفلوروكربون ومستوى التصنيع ومستويات مختلفة للتمويل لكل مجموعة لحالات خاصة محددة واقتراح طرائق تمويل محددة. وعلاوة على ذلك، تم حساب مستوى التمويل الشامل لقطاع الخدمة لجميع بلدان المادة 5 وفقا لمستوى التمويل المقترح لكل مجموعة من البلدان.

55. وعلق أحد الأعضاء على المعلومات الإضافية التي تغطي معظم العناصر المهمة. وسوف تتطلب عملية خفض الهيدروكلوروفلوروكربون في قطاع الخدمة تمويلا إضافيا بالنظر إلى أن المعدات الموجودة لإزالة الهيدروكلوروفلوروكربون قد امتلك الآن والتضخم والتكاليف وعدد الفنيين قد زادت، ورأى أن المسألة كانت ملحة وأن الأمر كان يحتاج إلى مقررات. وسوف تستخدم المرونة لتعكس الواقع في كثير من البلدان النامية حيث توقف النشاط الاقتصادي لفترة العامين الماضيين. ولذا فإن سنوات الأساس كمرجع لنقطة البداية في 2024 ستكون منخفضة جدا.

56. وطلب العديد من الأعضاء فسحة من الوقت لتحليل التقرير. وعلق أحد الأعضاء بأنه يتعين على التمويل المقترح لقطاع الخدمة أن يأخذ في الاعتبار قابلية غازات التبريد للاشتعال مع انخفاض القدرة على الاحترار العالمي وهو الأمر الذي كان مختلفا عن الأوضاع بالنسبة للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية حيث كانت تتوافر المزيد من البدائل غير القابلة للاشتعال. وكان بناء القدرات أمرا ضروريا لا للفنيين فحسب بل وكعامل سلسلة الإمدادات لغازات التبريد من المصمم والمشرّف وموردي أجهزة تكييف الهواء إلى هؤلاء الذين يتناولون ويخزنون غازات التبريد. وقد أيد عضو آخر هذا الموقف وأكد أهمية المرونة واقتراح معالجة المسألة على أساس المعادل من ثاني أكسيد الكربون.

57. وقال أحد الأعضاء إنه مازال ينظر في الخيارين المطروحين في الإضافة لتخصيص الأموال للبلدان التي ينخفض فيها حجم الاستهلاك واعترف بأن خيارين سوف يضمن المساعدات حسنة التصميم لمختلف أنواع البلدان التي لا ينخفض فيها حجم الاستهلاك. ورحب عضو آخر بالمستويات المتقدمة من التمويل المدرجة في الجدول 2 من الوثيقة ووافق على التمويل الإضافي للبلدان الصغيرة التي لا ينخفض فيها حجم الاستهلاك.

58. وافقت اللجنة التنفيذية على إنشاء فريق اتصال لمواصلة المناقشات بشأن هذا البند.

59. وبناء على ذلك، أبلغ منظم فريق الاتصال أن الفريق ناقش مقترحات بشأن تمويل البلدان ذات استهلاك لأحجام منخفضة وتبادل وجهات النظر بشأن المنهجيات وحقائق ما تواجهه بلدان المادة 5 ومبادئ التمويل التي طبقها الصندوق في الماضي. وبينما لم يتفق الفريق على أي أرقام محددة، أعرب العديد من الأعضاء عن الاهتمام في القيام بذلك، مما يوحي بأن مزيدا من المناقشات في الاجتماع التسعين للجنة التنفيذية ستكون مثمرة.

60. وافقت اللجنة التنفيذية على مواصلة المناقشات بشأن البند في الاجتماع التسعين.

(د) تقرير مجمع يتناول أفضل الممارسات والوسائل للجنة التنفيذية للنظر في تفعيل الفقرة 24 من المقرر 2/28 (المقرر 87/84(ب))

61. أشارت ممثلة الأمانة إلى أن الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/9 قد أعدت استجابة للمقرر 87/84(ب) للنظر فيها في الاجتماع الخامس والثمانين. وقدمت الوثيقة إلى الاجتماع السادس والثمانين، ولكن المناقشة أُرجئت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، وسيتم النظر فيها للمرة الأولى في الاجتماع الحالي. وتعرض الوثيقة تحليلا للدروس المستفادة من المشروعات التجريبية الموافق عليها سابقا بشأن التخلص من المواد المستنفدة

للأوزون، وعناصر ليتم النظر فيها في الفقرة التشغيلية 24 من المقرر 2/XXVIII وخيارات للنظر في تمويل الأنشطة للإدارة المراعية للبيئة لنفايات المواد المستنفدة للأوزون والمواد الأخرى الخاضعة للرقابة.

62. وفي المناقشة التي تلت، رحب الأعضاء بالتقرير الشامل الذي أعدته الأمانة، مع ملاحظة أن المشروعات التجريبية للمواد المستنفدة للأوزون قدمت دروساً مهمة، على الرغم من نتائجها المختلطة. وأعرب عدة أعضاء عن تأييدهم للتوصيات المقترحة. واقترح بعض الأعضاء تنقيحات للتوصية لتشمل استراتيجيات للإدارة المراعية للبيئة لنفايات المواد المستنفدة للأوزون في الخطط التي يتم تنفيذها حالياً وأيضاً في الخطط المستقبلية للمواد الهيدروفلوروكربونية. ويقتضي الأمر أن تحصل البلدان التي تنظر في إجراء تلك التنقيحات على الموافقة من اللجنة التنفيذية لضمان أن الاستراتيجيات تكون فعالة من حيث التكلفة.

63. وأعرب أيضاً عن التأييد لإعداد إطار للبلدان لإجراء جرد لبنوك المواد الخاضعة للرقابة، والذي اعتبر خطوة أولى في الإدارة المستدامة لتلك المواد ومن شأنه أن يسهل تحديد الإجراءات المستقبلية، والتي يمكن أن تتضمن التخلص من هذه المواد. وأعرب بعض الأعضاء عن اتفاقهم مع نهج الإدارة المتكاملة للنفايات ولكنهم دعوا إلى النظر في الحالة في البلدان الصغيرة، التي قد تقتضي وجود آلية وموارد تسمح لهم، وخاصة البلدان التي ينخفض فيها حجم الاستهلاك، بإدراج مثل هذه الأنشطة في خططها الوطنية للإزالة. وبينما رحب الأعضاء بالأنشطة المقترحة، شددوا على أنها لا ينبغي أن تفرض أعباء إضافية على بلدان المادة 5، وأن تستند إلى الظروف الوطنية وأن تدعمها الموارد المالية اللازمة.

64. وأعرب عن الاهتمام في مواصلة المناقشة في فريق اتصال. وشجع بعض الأعضاء إدراج الموضوع في المناقشة حول المبادئ التوجيهية لتمويل تكلفة الهيدروفلوروكربون، حيث كانت الفقرة 24 جزءاً لا يتجزأ من المقرر 2/XXVIII. واعتبر أعضاء آخرون أن المسألة ينبغي مناقشتها على نحو منفصل.

65. وعقب مناقشة أخرى، وافقت اللجنة التنفيذية على إدراج المسألة في مداوالات فريق الاتصال المعني بالمبادئ التوجيهية لتمويل تكلفة الهيدروفلوروكربون بموجب البند 7(أ) من جدول الأعمال.

66. وبناءً على ذلك، وافقت اللجنة التنفيذية على مواصلة المناقشات بشأن البند في اجتماعها التسعين على أساس نص عمل يتداوله الأعضاء في فريق الاتصال ويذيل بهذا التقرير (انظر الفقرة 47 أعلاه).

(هـ) تحليل ومعلومات عن التكاليف الإضافية ومدتها، وفعالية التكلفة لجميع المشروعات الاستثمارية المعتمدة في قطاعات التصنيع والقطاعات الفرعية ذات الصلة (المقرر 87/84 (أ))

67. قدم ممثل الأمانة الوثيقتين UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/10/Rev.1 و UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/10/Add.1. وكانت الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/10/Rev.1 بمثابة إعادة إصدار للوثائق المعدة مسبقاً، مع بعض التحديثات الضرورية، بينما قدمت UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/10/Add.1 تحليلاً أولياً للتكاليف الرأسمالية الإضافية وتكاليف التشغيل الإضافية المتكبدة في استكمال المشروعات الاستثمارية الأربع الأولى للمواد الهيدروفلوروكربونية المعتمدة بموجب المقرر 3/78 (ز). وكان هذا التحليل جزئياً فقط، وستقدم الأمانة المزيد من المعلومات في هذا الصدد إلى الاجتماع الحادي والتسعين للجنة التنفيذية.

68. ولوحظ أن الوثيقة التي أعدتها الأمانة كانت مفيدة لمسائل التكلفة بشكل عام وليس فقط للمبادئ التوجيهية للتكاليف؛ وقدمت تحليلاً مفيداً للسياسة والممارسات السابقة للصندوق متعدد الأطراف. ورغم أنه مازال ينبغي التعامل معها كوثيقة معلومات أساسية، فقد كشفت أيضاً أن اللجنة التنفيذية لديها بالفعل خبرة كبيرة مع إدخال بدائل منخفضة

إمكانية الاحترار العالمي للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية والمواد الكلوروفلوروكربونية ضمن عتبات جدوى التكلفة القائمة.

69. وأحيطت اللجنة التنفيذية علما بالوثيقة المعنية بتحليل التكاليف الرأسمالية الإضافية وتكاليف التشغيل الإضافية ومدتها، وفعالية تكلفة جميع المشروعات الاستثمارية المعتمدة في قطاعات التصنيع والقطاعات الفرعية ذات الصلة، الواردة في الوثيقتين UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/10/Rev.1 و UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/10/Add.1.

70. ووافقت اللجنة التنفيذية كذلك على أن تأخذ في الحسبان المعلومات الواردة في هاتين الوثيقتين أثناء مناقشة وضع المبادئ التوجيهية لتكلفة التخفيض التدريجي للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في بلدان المادة 5 في فريق الاتصال المشكل بموجب البند 7(أ) من جدول الأعمال.

(و) كفاءة استخدام الطاقة

(1) ورقة بشأن سبل تفعيل الفقرة 16 من المقرر 2/28 والفقرة 2 من المقرر 5/30 للأطراف (المقرر 84/88)

71. قدم ممثل الأمانة الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/11، مشيرا الى أن المسألة قد سبقت مناقشتها في فريق اتصال خلال الاجتماع الثالث والثمانين والاجتماع الرابع والثمانين للجنة التنفيذية إلا أنه على الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق، لم يمكن التوصل الى اتفاق بشأن مستويات التمويل لتنفيذ الأنشطة المحددة. ونظرا للقيود المتعلقة بوباء كوفيد-19، أرجأت اللجنة نظر المسألة الى هذا الاجتماع.

72. وخلال الجزء الأول من الاجتماع التاسع والثمانين الذي عقد افتراضيا في مايو/ أيار 2022، وافقت اللجنة التنفيذية على أن يحتفظ بالمناقشات تحت بند منفصل من جدول الأعمال بدلا من نظره في سياق مداولاتها بشأن مستوى وطرائق تمويل خفض الهيدروكلوروفلوروكربون في قطاع خدمة التبريد. وكانت التوصية الواردة في الفقرة 13(د) من الوثيقة المتضمنة نصا إضافيا في انتظار تعديل الاتفاق الخاص بخطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لإدراج التمويل الإضافي للأنشطة الإضافية الموافق عليها والتي قد ترغب اللجنة التنفيذية في معالجتها خلال مناقشاتها.

73. وافقت اللجنة التنفيذية على إنشاء فريق اتصال لمواصلة مناقشة هذا البند.

74. وبناء على ذلك، أبلغ منظم فريق الاتصال بأن الفريق تمكن من التوصل إلى اتفاق في الآراء، خاصة بشأن عدد من الأنشطة الإضافية لإدراجها في خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية وبشأن المسألة المهمة لجدول تمويل هذه الأنشطة. ولاحظ عضو، عند شكره المنظم على جهوده في التوصل إلى اتفاق في الآراء، أن الأنشطة الإضافية التي اتفق الفريق عليها كانت طوعية تماما، دون التزام يفرض على الوكالات المنفذة أو أطراف المادة 5.

75. قررت اللجنة التنفيذية:

(ح) أن تحيط علماً بالورقة المتعلقة بالوسائل لتفعيل الفقرة 16 من المقرر 2/XXVIII والفقرة 2 من المقرر 5/XXX للأطراف (المقرر 83/82(ج))، الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/40؛

(خ) أن تنتظر للأنشطة الإضافية التالية للإدراج في الخطط الحالية والمستقبلية لإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في البلدان التي ينخفض فيها حجم الاستهلاك، عند الحاجة إلى إدخال بدائل منخفضة أو منعدمة القدرة على الاحترار العالمي للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية وللحفاظ على كفاءة استخدام الطاقة في قطاع خدمة التبريد؛

(1) مشروعات تجريبية مصممة وموجهة نحو المستخدمين النهائيين، وتتعلق في المقام الأول بمعدات التبريد وتكييف الهواء والمضخات الحرارية صغيرة السعة وذات الكفاءة في استخدام الطاقة والتي تستخدم تكنولوجيات بديلة منخفضة القدرة على إحداث الاحترار العالمي لمواجهة التحديات المتعلقة بقبولها في السوق؛

(2) تحديث مواد التدريب لتعزيز المكونات ذات الصلة بالممارسات الجيدة وكفاءة استخدام الطاقة أثناء تجميع وتركيب وصيانة وخدمة أجهزة التبريد وتكييف الهواء ومضخات الحرارة، بما في ذلك اعتبارات السلامة عند تناول غازات تبريد بخصائص تشغيل مختلفة فيما يتعلق بالقابلية على الاشتعال والسمية والضغط؛

(3) التنسيق والتعاون بين وحدات الأوزون الوطنية والسلطات والهيئات ذات الصلة لإدراج الاعتبارات الملائمة لغازات التبريد منخفضة القدرة على إحداث الاحترار العالمي أثناء وضع خطط التبريد والكفاءة في استخدام الطاقة، والتي تشمل، من بين أمور أخرى، المعايير الدنيا لأداء الطاقة، وحسب الاقتضاء برامج مناسبة للتوسيم والاختبار ومعايير لمعدات التبريد وتكييف الهواء والمضخات الحرارية؛

(4) وضع وتنفيذ خطط لإصدار الشهادات على أساس الكفاءة للتقنيين وتعزيز المؤسسات الوطنية لهذه النظم بما في ذلك للكفاءة في استخدام الطاقة والسلامة؛

(5) برامج التوعية والإرشاد للترويج لإدخال معايير دنيا لأداء الطاقة وبرامج التوسيم؛ والاعتماد الإلزامي للفنيين؛ وإدخال أجهزة التبريد وتكييف الهواء ومضخات الحرارة التي تتسم بكفاءة استخدام الطاقة والتي تعمل بغازات تبريد منخفضة أو منعدمة القدرة على الاحترار العالمي؛

(ج) أن تقدم التمويل التالي، عند اللزوم، بالعلاقة إلى الأنشطة المحددة في الفقرة الفرعية (ب) أعلاه، على أساس أن بلدان المادة 5 ستتمتع بالمرونة في استخدام التمويل الإضافي لمعالجة الاحتياجات الخاصة التي قد تنشأ أثناء تنفيذ المشروع المتعلقة بإدخال البدائل المنخفضة أو المنعدمة القدرة على الاحترار العالمي للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية وللحفاظ على كفاءة استخدام الطاقة في قطاع خدمة التبريد؛

التمويل الإضافي (دولار أمريكي)**	الاستهلاك (طن متري)*
100,000	أقل من 120
120,000	120-360

*مستوى خط أساس استهلاك الهيدروكلوروفلوروكربون في قطاع خدمة التبريد

(د) أن تطلب إلى الوكالات الثنائية والمنفذة، عند تقديم طلب شريحة لخطّة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، أن تدرج في خطّة تنفيذ الشريحة، الإجراءات المحددة، ومؤشرات الأداء والتمويل المرتبطة بالأنشطة المشار إليها في الفقرة الفرعية (ب) أعلاه، وتقرير مرحلي عن تنفيذ تلك الأنشطة بموجب شريحة التمويل السابقة]. واتفاقاً منعها بين حكومة البلد المعني العامل بموجب المادة 5 واللجنة التنفيذية.]

(المقرر 6/89)

(2) تقرير يحدد خيارات، بما في ذلك الإجراءات والشروط ذات الصلة لحشد موارد مالية للحفاظ على و/أو تعزيز كفاءة استخدام الطاقة عند استبدال المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية ببدائل ذات قدرة منخفضة على إحداث الاحترار العالمي (المقرر 51/87)

76. قدم ممثل الأمانة الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/12، قائلاً إن الأمانة استعرضت المعلومات الواردة في التقرير المقدم من فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي في عام 2018 وعقد مشاورات غير رسمية مع ممثلين من مؤسسات مختلفة عند إعداد التقرير استجابة للمقرر 51/87.

77. حددت الأمانة المشروعات والأنشطة المناسبة المحتملة التي يمكن تنفيذها وتأثيرها. كما حددت ثلاث خيارات للتمويل، هي: المساهمات العادية في تمويل الصندوق متعدد الأطراف؛ والتمويل من خلال المساهمات الإضافية من البلدان المانحة خارج تجديد موارد الصندوق متعدد الأطراف؛ والتفاوض بشأن ترتيبات التمويل مع المؤسسات المحددة. ويمكن أيضاً هيكلة العمليات الحالية التي تستخدمها الوكالات الثنائية والمنفذة للحصول على أموال من مختلف المؤسسات التمويلية التي تمول المبادرات ذات الصلة بكفاءة استخدام الطاقة لتمويل كفاءة استخدام الطاقة مع التخفيض التدريجي للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. ونظراً لاختلاف إجراءات تمويل وتنفيذ مكونات كفاءة استخدام الطاقة عبر المؤسسات، لن تكون متوافقة تماماً مع إجراءات الصندوق متعدد الأطراف.

78. وأكد عدد من الأعضاء على أهمية تعزيز كفاءة استخدام الطاقة وتبادلوا الآراء بشأن خيارات التمويل الثلاث التي حددتها الأمانة. وتم الاعراب عن تفضيلهم لكل خيار، مع إشارة أعضاء عديدين بأنهم لم يكونوا الوحيدين. وأكد أحد الأعضاء الذي كان يؤيد الخيار 1 على ضرورة تقديم الدعم للأمانة لكي تتمكن من تطوير الخبرة في مجال كفاءة استخدام الطاقة. وأعرب أحد الأعضاء عن قلقه إزاء عبء العمل الهائل الذي يواجهه الأمانة بالفعل، وطلب المزيد من المعلومات عن قدرة الأمانة الحالية على معالجة مسألة كفاءة استخدام الطاقة.

79. وقال عضو آخر أن الخيار 3 هو الأكثر صلاحية إذ أن مؤسسات مثل مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ قدما التمويل لمشروعات تتعلق بكفاءة استخدام الطاقة. وأضاف أن التعاون مع تلك المؤسسات ينبغي استكشافه، وأن هناك حاجة إلى المزيد من المعلومات من الأمانة بشأن الطرائق المطروحة في الورقة. وأيد عضو آخر النقطة الأخيرة. وذكر عضو ثالث أيضاً أنه يجب فهم فعالية تكلفة المشروعات وفوائدها البيئية والتحديات ذات الصلة.

80. بالإضافة إلى ذلك، ذكر أحد الأعضاء أن التمويل يجب أن يكون في شكل منح، على النحو المتصور في المادة 10 من بروتوكول مونتريال، بينما أعرب آخر عن رأيه بأن التمويل لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة لا يندرج في إطار نموذج التكاليف الإضافية المنصوص عليه في تلك المادة. وذكر أن كفاءة استخدام الطاقة ليست التزاماً بالامتثال. غير أنه كجزء من اعتماد تعديل كيغالي، طلب من اللجنة التنفيذية اتخاذ إجراء بشأن هذه المسألة عملاً بالمقرر 2/XXVIII. وإذا كانت بلدان المادة 5 مهتمة بالعمل مع الصندوق متعدد الأطراف لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة، فينبغي على اللجنة أن تنتهز هذه الفرصة وأن تنظر فيما قد تكون مستعدة للقيام به لمساعدتها. وسيطلب هذا الإجراء موارد مالية إضافية، وهو أمر يتعين على البلدان المانحة مراعاته.

81. أظهر العديد من الأعضاء اهتمامهم بنافذة التمويل المقترحة للمشروعات التجريبية، التي يمكن استخدامها كأداة لحث صانعي القرار على اتخاذ إجراءات سريعة، للوفاء بالتزاماتهم بموجب تعديل كيغالي ولحماية البيئة. وأشار أحد الأعضاء أيضاً إلى أن تعزيز كفاءة استخدام الطاقة يمثل حافزاً هاماً للمساعدة في إقناع المستخدمين النهائيين والشركات باعتماد بدائل ذات قدرة منخفضة على إحداث الاحترار العالمي للمواد الهيدروفلوروكربونية.

82. وافقت اللجنة التنفيذية على مواصلة المناقشات في فريق الاتصال المنشأ للبند 7 (و) (1) من جدول الأعمال.

83. وبناء على ذلك، وافقت اللجنة التنفيذية على مواصلة مناقشات البند في اجتماعها التسعين.

(ز) الجوانب الرئيسية ذات الصلة بتكنولوجيات الرقابة على المنتج الفرعي هيدروفلوروكربون-23 (المقرر 67/83(د))

84. قدم ممثل الأمانة البند 7(ز) من جدول الأعمال بشأن الجوانب الرئيسية ذات الصلة بتكنولوجيات الرقابة على المنتج الفرعي الهيدروفلوروكربون-23، الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/13، ولاحظ وجود خطأ مطبعي في الوثيقة، وهو كلمة "عملية" في السطر قبل الأخير من الفقرة 16 وأن الفقرة 25(ب)(1) ينبغي أن تقرأ "إمكانية التطبيق".

85. وفي المناقشة التي تلت، أشار أحد الأعضاء إلى أن اللجنة قد نظرت في اجتماعها الثاني والثمانين في وثيقة بشأن خيارات جدوى التكلفة للرقابة على انبعاثات المنتج الفرعي الهيدروفلوروكربون-23، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بتكلفة غلق المصانع المزدوجة لإنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون-22، وقررت النظر في تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في المقرر 85/82 ومعايير لتمويل الأنشطة المتعلقة بالتزامات امتثال أطراف المادة 5، عند اتفاقهم، فيما يتعلق بضوابط الهيدروفلوروكربون-23 في أطراف أخرى للمادة 5. ومنذ ذلك الحين، تم الموافقة على مشروعين للرقابة على انبعاثات المنتج الفرعي الهيدروفلوروكربون-23. وأعاد العضو التأكيد على أن أي سياسة ينبغي تطبيقها على جميع الأطراف المعنية، بدون مشبطات؛ غير أن المبادئ التوجيهية لقطاع الإنتاج لم يكن قد تم الانتهاء منها بعد. ولاحظت إحدى الأعضاء أن المبادئ التوجيهية كانت تحت إشراف الفريق الفرعي المعني بقطاع الإنتاج الذي سيجتمع خلال الاجتماع التسعين للجنة التنفيذية. وأشارت أيضاً إلى أن الأمانة قد ذكرت دراسة علمية جديدة بشأن الهيدروفلوروكربون-23 تشير إلى أنه على عكس التخفيضات المتوقعة، فقد أظهرت مشاهدات الغلاف الجوي أن انبعاثات الهيدروفلوروكربون-23 قد زادت وأنها كانت أعلى في عام 2018 عن أي وقت آخر، وقالت إنها تتطلع إلى مزيد من النظر في المسألة في الاجتماع الرابع والأربعين للفريق المفتوح العضوية.

86. واقترح الأعضاء العديد من التعديلات الأخرى على نص مشروع التوصية لتوضيح إنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون-22 وتوليد الهيدروفلوروكربون-23، والإشارة إلى المرفق جيم، المجموعة الأولى أو مواد المرفق واو، وفقاً للبروتوكول، وذلك بدلاً من الهيدروكلوروفلوروكربون-22.

87. وبناء على ذلك، قررت اللجنة التنفيذية:

(أ) أن تحاط علماً بالجوانب الرئيسية المتعلقة بتكنولوجيات الرقابة على المنتج الثانوي هيدروفلوروكربون-23 (المقرر 67/83(د)) الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/13؛

(ب) أن تؤكد:

(1) أن المنتج الثانوى الهيدروفلوروكربون-23 قد تم تدميره إلى الحد العملى في سياق المشروعات المدعمة من الصندوق المتعدد الأطراف والمنتج الثانوى هيدروفلوروكربون-23 حتى أقصى حد مقداره 0.1 كيلوجرام من المنتج الثانوى هيدروفلوروكربون-23 قد انبعث لكل 100 كيلوجرام من المواد المنتجة المتعلقة بالمرفق جيم، المجموعة الأولى أو المرفق واو؛

(2) أن الرقابة على المنتج الثانوى هيدروفلوروكربون-23 ستكون مؤهلة بغض النظر عما إذا كان الانتاج ذى العلاقة الذي ولد الهيدروفلوروكربون-23 كان خاضعا للرقابة أو لاستعمالات كمادة خام؛

(3) أن مصطلح (إنتاج) في سياق مشروعات الرقابة على انبعاث المنتج الثانوى هيدروفلوروكربون-23 المدعمة من الصندوق المتعدد الأطراف تعنى مقدار كامل من المواد المنتجة المتعلقة بالمرفق جيم، المجموعة الأولى أو المرفق واو لجميع الاستخدامات، بما في ذلك الخاضعة للرقابة واستخدامات كمواد أولية، بغض النظر عن أي تدمير تال وإعادة تدوير وإعادة استخدام؛

(ج) عند الموافقة على مشروعات الرقابة على انبعاثات المنتج الثانوى هيدروفلوروكربون-23 من خطوط الإنتاج التى ستواصل إنتاج المواد المتعلقة بالمرفق جيم، المجموعة الأولى أو المرفق واو بعد الانتهاء من المشروع، تدعو بلد المادة 5 المعنى بالنظر في طلب تمويل اضافى لتحقيق مستقل من المنتج الثانوى هيدروفلوروكربون-23 المولد والمدمر والمباع والمخزن والمنبعث، بموجب المنتج الثانوى هيدروفلوروكربون-23 المرحلة التالية لخطوة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، حتى الموافقة على خطة تنفيذ الهيدروفلوروكربون لكىغالى، وفي ذلك الوقت يمكن مواصلة التحقق بموجب تلك الخطوة.

(المقرر 7/89)

البند 8 من جدول الأعمال: تقرير الفريق الفرعى بشأن قطاع الإنتاج

88. وافقت اللجنة التنفيذية عند وقت إقرار جدول الأعمال على تأجيل عقد الفريق الفرعى إلى الاجتماع التسعين.

البند 9 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

89. لم تثار أية مسائل عند وقت إقرار جدول الأعمال.

البند 10 من جدول الأعمال: اعتماد التقرير

90. اعتمدت اللجنة التنفيذية هذا التقرير على أساس مشروع التقرير الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/L.2.

البند 11 من جدول الأعمال: اختتام الاجتماع

91. وعقب تبادل عبارات المجاملة المعتادة اختتم الاجتماع الساعة 6:30 مساء السبت.

المرفق الأول

نص للعمل بشأن البند 5 من جدول الأعمال: استعراض مشروعات التعزيز المؤسسي،
بما في ذلك مستويات التمويل

(مقدم من منسق فريق الاتصال)

[قررت اللجنة التنفيذية :

- (أ) [وضع مستوى تمويل لدعم التعزيز المؤسسي يأخذ في الاعتبار الأنشطة التي ستحتاجها بلدان المادة 5 للاضطلاع ببدا أنشطة لتنفيذ تعديل كيغالي وتلبية تدابير الرقابة الأولى للخفض التدريجي للهيدروفلوروكربون خلال الفترة 2020-2030، بينما تواصل في نفس الوقت تنفيذ خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية؛] [+ 60 في المائة]
- (ب) أن تمدد مراحل تنفيذ مدة تجديد التعزيز المؤسسي من سنتين كما هو الحال الآن إلى ثلاث سنوات لمقترحات تجديد التعزيز المؤسسي المقدمة إلى الاجتماع [التسعين] وما بعد ذلك؛
- (ج) [أن تطلب من الأمانة أن تقدم استعراضا اضافيا لمشروعات التعزيز المؤسسي بما في ذلك مستويات التمويل في موعد لا يتجاوز الاجتماع الثاني في عام [2025] [2029 مع أخذ الالتزامات المتبقية فيما يتعلق بالمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في الاعتبار].]

المرفق الثاني

نص للعمل بشأن البند 7 (أ) من جدول الأعمال: وضع المبادئ التوجيهية للتكلفة من أجل خفض التدرجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في البلدان العاملة بموجب المادة 5: مشروع معايير التمويل (عتبات الفعالية من حيث التكلفة)

الجدول 1: عتبات الفعالية من حيث التكلفة لإزالة المواد الكلوروفلوروكربونية والمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية

القطاع	الخطط الوطنية لإزالة المواد المستنفدة للأوزون (UNEP/OzL.Pro/ExCom/16/20، الفقرة 32)			خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية (المقررات 44/60 و 13/62 و 50/74)			فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي والاجتماع الاستثنائي الثالث للأطراف في بروتوكول مونتريال	فعالية التكلفة المتفق عليها (دولار أمريكي/كجم)
	مادة خط الأساس	البداية الرئيسية المقدمة	عتبة فعالية التكلفة (دولار أمريكي/كجم)	مادة خط الأساس	البداية الرئيسية المقدمة	عتبة فعالية التكلفة (دولار أمريكي/كجم)		
التبريد المحلي (غازات التبريد ومكونات ألواح رغاوي البولي يوريثان)	كلوروفلوروكربون-12	هيدروفلوروكربون-134a ر-600a	13.76	غير متاح	غير متاح	غير متاح	10 - 8	13.76 (كندا)
	كلوروفلوروكربون-11	هيدروكلوروفلوروكربون-141b سيكلوبنتان		هيدروكلوروفلوروكربون-141b	سيكلوبنتان	7.83*,**		
التبريد/تكييف الهواء المحلي							9 - 7	
التبريد التجاري (غازات التبريد ومكونات ألواح رغاوي البولي يوريثان)	كلوروفلوروكربون-12	هيدروفلوروكربون-134a	15.21	هيدروكلوروفلوروكربون-22	هيدروفلوروكربون-32، ر-290، هيدروفلوروكربون-134a، ثاني أكسيد الكربون، الأمونيا، نظم تبريد تعاقبية	15.21*	15 - 10	[19] [15.21*] *إيلاء اعتبار خاص للمنشآت الصغيرة >20 طناً مترياً؟
	كلوروفلوروكربون-11	هيدروكلوروفلوروكربون-141b سيكلوبنتان ماء		هيدروكلوروفلوروكربون-141b	سيكلوبنتان، ماء، ميثيل فورمات، ميثيلال، هيدروفلوروكربون-245fa، هيدروفلوروأولفينات مخفضة			
التبريد وتكييف الهواء في أغراض النقل والصناعة							15 - 10	
رغوة البوليوريثان الجاسنة (بما في ذلك ألواح رغاوي البوليوريثان في أغراض التبريد التجاري)	كلوروفلوروكربون-11	هيدروكلوروفلوروكربون-141b سيكلوبنتان ماء	7.83	هيدروكلوروفلوروكربون-141b	سيكلوبنتان، ماء، ميثيل فورمات، ميثيلال، هيدروفلوروكربون-245fa، هيدروفلوروأولفينات مخفضة	7.83*,**	9 - 7	
	كلوروفلوروكربون-11	هيدروكلوروفلوروكربون-141b سيكلوبنتان ماء	6.23	هيدروكلوروفلوروكربون-141b	سيكلوبنتان، ماء، ميثيل فورمات، ميثيلال، هيدروفلوروكربون-245fa، هيدروفلوروأولفينات مخفضة	6.23*,**	9 - 7	
الرغاوي الجاذبية	كلوروفلوروكربون-11	هيدروكلوروفلوروكربون-141b سيكلوبنتان ماء	16.86	هيدروكلوروفلوروكربون-141b	سيكلوبنتان، ماء، ميثيل فورمات، ميثيلال، هيدروفلوروكربون-245fa، هيدروفلوروأولفينات مخفضة	16.86*,**	9 - 7	
رغاوي البوليسترين المسحوبة بالضغط	كلوروفلوروكربون-12	هيدروفلوروكربون-134a	8.22	هيدروكلوروفلوروكربون-22/142b	هيدروكلوروكربون، ثاني أكسيد الكربون	8.22*,**	9 - 7	
إيروسول	كلوروفلوروكربون-12/11	هيدروكلوروكربون	4.40	هيدروكلوروفلوروكربون-22/141b	هيدروكلوروكربون-134a، هيدروفلوروكربون-152a، بيركلوروايثيلين، هيدروفلوروأولفين	كل حالة على حدة	6 - 4	كل حالة على حدة

القطاع	الخطط الوطنية لإزالة المواد المستنفدة للأوزون (UNEP/OzL.Pro/ExCom/16/20، الفقرة 32)			خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية (المقررات 44/60 و 13/62 و 50/74)			فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي (الاجتماع الاستثنائي الثالث للأطراف في بروتوكول مونتريال)		فعالية التكلفة المتفق عليها (دولار أمريكي/كجم)
	مادة خط الأساس	البدايل الرئيسية المقدمة	عتبة فعالية التكلفة (دولار أمريكي/كجم)	مادة خط الأساس	البدايل الرئيسية المقدمة	عتبة فعالية التكلفة (دولار أمريكي/كجم)			
إطفاء الحريق	هالون	مسحوق ABC الجاف لإطفاء الحريق، ثاني أكسيد الكربون	1.48	هيدروكلوروفلوروكربون-123	لم تعتمد مشروعات بعد	كل حالة على حدة	5-3	كل حالة على حدة	كل حالة على حدة
المنظيات	كلوروفلوروكربون-113	التنظيف الحراري، التنظيف المائي، ثلاثي كلورو الإيثيلين، الهيدروكربون، وغيرها	19.73	هيدروكلوروفلوروكربون-141b	إيسو بارافين	كل حالة على حدة			كل حالة على حدة
المنظيات	كلوروفورم الميثيل		38.50	غير متاح	غير متاح	ير متاح			
أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة	كلوروفلوروكربون-12/134a	هيدروفلوروكربون-134a	غير متاح	غير متاح	ير متاح	ير متاح			كل حالة على حدة
أجهزة تكييف الهواء المتحركة	كلوروفلوروكربون-12	هيدروفلوروكربون-134a	غير متاح	غير متاح	ير متاح	ير متاح	4 - 6		كل حالة على حدة
تصنيع أجهزة تكييف الهواء المنزلية (أجهزة تكييف هواء الغرف، ومضخات الحرارة المنزلية)	غير متاح	غير متاح	غير متاح	هيدروكلوروفلوروكربون-22	ر-410A هيدروفلوروكربون-32 ر-290	كل حالة على حدة	11-15	أجهزة تكييف الهواء الثابتة	
تصنيع أجهزة التبريد وتكييف الهواء الأخرى (المضخات الحرارية، وسائل النقل، المبردات، للأغراض الصناعية)	كلوروفلوروكربون-11/12 (المبردات)	هيدروفلوروكربون-134a/123 (المبردات)	غير متاح	هيدروكلوروفلوروكربون-22	النظم التعاقبية باستخدام ر-410A هيدروفلوروكربون-32 ر-290 ثاني أكسيد الكربون، الأمونيا	كل حالة على حدة			

*سيجري توفير تمويل يصل إلى 25 في المائة كحد أقصى فوق عتبة فعالية التكلفة للمشاريع عند الاقتضاء لإدخال بدائل منخفضة القدرة على إحداث الاحترار العالمي (المقرر 44/60 (و) (4)).

**بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الرغاي التي يقل استهلاكها عن 20 طنًا مترياً، قد يصل الحد الأقصى إلى 40 في المائة فوق عتبة فعالية التكلفة (المقرر 50/74 (ج) (3)).

المرفق الثالث

نص للعمل بشأن البند 7 (أ) من جدول الأعمال: وضع المبادئ التوجيهية للتكلفة من أجل خفض التدرجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في البلدان العاملة بموجب المادة 5: مشروع معايير التمويل (التخلص)

التوصيات

1. [قد ترغب اللجنة التنفيذية في:

(أ) الإحاطة علماً بالتقرير التجميعي الذي يصف أفضل الممارسات والوسائل للجنة التنفيذية للنظر في تفعيل الفقرة 24 من المقرر 2/XXVIII، الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/9؛

اقتراح من كندا:

(ب) إتاحة المرونة للبلدان العاملة بموجب المادة 5 التي ترغب في إدراج الأنشطة المتعلقة بالإدارة السليمة بيئياً للمواد الخاضعة للرقابة غير المرغوب فيها لأن تفعل ذلك، مع مراعاة الفقرات 19 إلى 24 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/9 و الدروس المستفادة من مشاريع التخلص من المواد المستنفدة للأوزون المنفذة ، فيما يلي:

(1) خطط قطاع خدمة التبريد في إطار خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، على أساس أن المقترحات الخاصة بالاضطلاع بهذه الأنشطة ستقدم إلى اللجنة التنفيذية، إما كجزء من مراحل جديدة لخطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية أو شرائح تالية من خطط إدارة الإزالة الحالية؛

(2) المرحلة الأولى من خطط تنفيذ كيغالي المتعلقة بالمواد الهيدروفلوروكربونية.

اقتراح من الهند

(ب) (مكرر) مطالبة الوكالات الثنائية والمنفذة بمساعدة بلدان المادة 5 التي ترغب في إعداد استراتيجية لإدارة المراعية للبيئة لنفايات المواد الخاضعة للرقابة بما في ذلك التخلص من هذه المواد الخاضعة للرقابة غير المرغوب فيها، من أجل إدراجها في خططها قيد التنفيذ الجاري لقطاع خدمة التبريد، في أثناء وضع خطط التخلص التدريجي من المواد الهيدروفلوروكربونية، مع مراعاة الأنظمة المحلية ، ومن خلال الدمج مع القواعد/ الأنظمة الخاصة بالنفايات الخطرة ، ~~مع مراعاة الدروس المستفادة، ولكن دون الاقتصار على تلك الموجزة في الوثيقة~~ UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/9 التي قيد التنفيذ حالياً؛

اقتراح من كندا

(ب) (ج) أن تطلب إلى الأمانة أن تضع معايير نافذة للتمويل لكي ينظر فيها الاجتماع الحادي والتسعون للجنة التنفيذية من أجل تزويد البلدان المهتمة العاملة بموجب المادة 5 بالمساعدة في تحديد المواد الخاضعة للرقابة غير المرغوب فيها وجردها ووضع خطة لجمعها، عند الاقتضاء، [ونقلها]؛

اقتراح من الهند

(ج) (مكرر) إنشاء نافذة تمويل للإدارة الفعالة من حيث التكلفة ، بما في ذلك جرد [نقل، وجمع]]
وتدمير/التخلص من المواد الخاضعة للرقابة غير المرغوب فيها

(د) مواصلة المداولات حول تفعيل الفقرة 24 من المقرر XXVIII/2 [بما في ذلك (ج) أعلاه،] في سياق مناقشة المبادئ التوجيهية لتكلفة التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في بلدان المادة 5 في ضوء الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/88/6.

المرفق الرابع

نص للعمل بشأن البند 7 (أ) من جدول الأعمال: وضع المبادئ التوجيهية للتكلفة من أجل خفض التدرجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في البلدان العاملة بموجب المادة 5:

مشروع معايير التمويل (نقطة البدء)

منهجية لتحديد نقطة البداية للتخفيضات الإجمالية المستدامة

1- استجابة للمقرر 67/81 هـ)، أعدت الأمانة الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/66، الاعتبارات الرئيسية لوضع منهجية لتحديد نقطة البداية للتخفيضات الإجمالية المستدامة لقطاعي الاستهلاك والإنتاج بموجب تعديل كيغالي. حدد القسم الرابع من الوثيقة عددا من الاعتبارات الرئيسية التي استرشدت بها مناقشات فريق الاتصال بشأن المبادئ التوجيهية للتكلفة على هوامش الاجتماعات الثاني والثمانين والثالث والثمانين والرابع والثمانين. وشملت المسائل التي ناقشها فريق الاتصال، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) وحدة القياس، اقترح بعض الأعضاء استخدام الأطنان المترية (طن متري)، لبيان الحجم الحقيقي للإنتاج أو الاستهلاك الفعلي للهيدروفلوروكربون، فيما اقترح آخرون استخدام الطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون من أجل قياس الأثر البيئي لأنشطة خفض، واقترح آخرون استخدام كلتا وحدتي القياس في البداية واتخاذ قرار نهائي بشأن أي منهما سيتم استخدامه فور التأكد من إيجابيات وسلبيات كل نهج؛¹

- تفضيل الطن المتري حيث أن هذه هي الطريقة التي نفهم بها التكاليف وتتوافق مع الحدود الدنيا؛
- التنّب بشكل منفصل للبداية ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي التي يجري إدخالها على مراحل في إطار المشاريع الممولة من الصندوق متعدد الأطراف؛
- تفضيل مكافئ ثاني أكسيد الكربون لأن الالتزامات مقطوعة بمكافئ ثاني أكسيد الكربون؛
- تنّب كلا الأمرين ولكن مع ملاحظة أن التكاليف مرتبطة بالطن المتري؛
- عدم معرفة ما هي نقطة النهاية إذا كانت بالطن المتري؛
- التحويل الثاني والثالث مسألة مهمة؛
- تفضيل كليهما في البداية؛
- ضرورة وجود وحدات متسقة بين نقطة البداية والتمويل/فعالية التكلفة؛
- توفير حافز للتحويل النهائي.
- تدخل التخفيضات في حساب الامتثال؛ استخدام نهج أبسط]

(ب) والخيارات الممكنة لتحديد نقطة البداية، حيث تم اقتراح استخدام خط الأساس للمواد الهيدروفلوروكربونية شاملا عناصر المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية والمواد الهيدروفلوروكربونية، أو عنصر المواد الهيدروفلوروكربونية أو قيمة وسيطة بين الاثنين. كما تم اقتراح أن تختار بلدان المادة 5 كنقطة بداية استهلاك المواد الهيدروفلوروكربونية من عدد من

السنوات السابقة (على سبيل المثال، العام الماضي أو متوسط السنوات الثلاث الماضية) أو السنة التي تمت فيها موافقة اللجنة التنفيذية على أول مشروع استثماري للمواد الهيدروفلوروكربونية؛^[]

- [إضافة 5-10٪ من استهلاك المواد الهيدروفلوروكربونية خلال سنوات خط الأساس لحساب النمو؛](#)
- [تقدم الأمانة بيانات البرامج القطرية للفترة 2019-2021 لمقارنة مكافئ ثاني أكسيد الكربون والطن المتري؛](#)
- [اختيار أفضل السنوات قبل ظهور الجائحة؛](#)
- [النظر في السنوات الأخرى التي تتوفر عنها بيانات\]](#)

(ج) وإدراج المواد الهيدروفلوروكربونية الموجودة في البوليلولات المخلوطة مسبقاً المستوردة في نقطة البداية، واستبعاد المواد الهيدروفلوروكربونية الموجودة في البوليلولات المخلوطة مسبقاً المصدرة، على أساس أن هذا الاستهلاك سيرصده ويراقبه بلدان المادة 5؛

(د) واستبعاد ذيل الخفض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية (أي 20 في المائة لبلدان الفئة الأولى من بلدان المادة 5 و 15 في المائة لبلدان الفئة الثانية من بلدان المادة 5) من نقطة البداية لأن التخفيض التدريجي لذلك الاستهلاك لم يكن لازماً بموجب بروتوكول مونتريال. وفي حين لم يكن يوجد توافق في الآراء، أشار بعض الأعضاء إلى أن خصم الاستهلاك المرتبط بالذيل من شأنه أن يعني أن نقطة البداية ستستند إلى خط أساس الامتثال المحدد للمواد الهيدروفلوروكربونية، الذي سيشمل مجموع عناصر المواد الهيدروفلوروكربونية والمواد الهيدروكلوروكربونية؛

(هـ) وما إذا كان ينبغي حساب التخفيضات المستدامة منذ نقطة البداية على أساس كل مادة. وأبدت آراء مختلفة، بما في ذلك أنه ينبغي أن تكون نقطة البداية رقمًا فريدًا واحدًا، ويجب أن تتم التخفيضات حسب كل المادة، ولكن للمواد الهيدروفلوروكربونية شائعة الاستخدام فقط.